

الحوار مع الإسلاميين المعتدلين

القسم الاول

شريط الأخبار

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة العدد

يتناول هذا العدد ملفاً من الملفات الساخنة والمهمة والذي سيترك أثراً إستراتيجياً على مسار الأحداث في المنطقة، وستكون تطبيقاته منعطفاً تاريخياً خطيراً ستترك أثراً واضحة في حياة الناس بمختلف طبقاتهم ومستوياتهم المتباينة.

هذا الملف يتعلق بالمبادرات الأميركية والأوربية بإتجاه التحوار مع التيارات الإسلامية المعتدلة، كمحاولة لإحتواء التيار المتطرف وترويض التيار الإسلامي بشكل عام بعد فشل الإتجاه الإستأصالي. وسيتم التطرق الى هذا الملف من خلال عدة أقسام أولها هو إستعراض شريط الأخبار المرتبطة بإظهار رغبة الطرف الآخر بالتحوار مع الإسلاميين المعتدلين، الأمر الذي يساعد على إدراك تسلسل الأحداث وإستيعابها.

وستتطرق الأقسام التالية الى بعض التحليلات والتفاسير لما وراء هذه الرغبة الغربية في فتح مثل هكذا حوار، وكذلك سيتم التعرف على مواقف بعض رموز التيارات الإسلامية من خلال تصفح بعض الحوارات معهم.

وقد تم وضع أهم الأفكار الواردة في هذا العدد في مستطيلات منفصلة وبحروف بارزة لتسهيل المراجعة السريعة للذين يعانون من ضيق الوقت.

ونقل الكاتب الصحفي "رولاند كيسلر" -مؤلف كتاب "سي آي إيه في حالة حرب"- عن مصدر في الاستخبارات قوله: "نحن نسيطر على محطات إذاعية، وندعم علماء الدين، إنها عودة للدعاية، نحن نوجد مسلمين معتدلين".

وقال الكتاب الذي سيصدر في أكتوبر ٢٠٠٣: إن "سي آي إيه" دفعت كذلك لعلماء الدين ليصدروا فتاوى تحث العراقيين على عدم مقاومة القوات الأمريكية. ولم يحدد الدول التي جرى فيها ذلك.

خاصة أن مفهوم واشنطن للاعتدال يتمثل في التوافق مع مصالحها الخاصة، ولا يرتبط بجوهر الوسطية والاعتدال في الإسلام.

إلا أن "رشوان" أوضح أن الاعتدال عند الأمريكيان يختلف بالطبع عن الاعتدال في مفهومنا كمتقنين مسلمين وعرب، مشيراً إلى أن "الاعتدال عند الإدارة الأمريكية يتضمن عدم الإتيان بأقوال أو أفعال تمس من قريب أو بعيد بالمصالح الأمريكية".

وحدد "رشوان" المصالح الأمريكية في المنطقة بثلاث نقاط: أمن إسرائيل، والاستقرار السياسي، والاحتفاظ بخطوط الاتصال بدول النفط

وخلص رشوان إلى أن "الأمريكان لا يريدون في الواقع اعتدالا، وإنما كل ما يريدونه هو الانبطاح التام"

من جهته اعتبر نبيل عبد الفتاح -الباحث بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية- أن ما يحدث هو إستراتيجية ثابتة للولايات المتحدة التي قامت طوال نصف قرن "بتوظيف الدين بشكل عام والدين الإسلامي بشكل خاص في الصراع الدولي أثناء الحرب الباردة"

وحذر عبد الفتاح من أن "إشاعة أمريكا لمثل هذه الأنباء تؤدي إلى تشويه صورة المفكرين المعتدلين الحقيقيين، ويخلط بينهم وبين من أشارت أمريكا إلى شرانها لهم، وسوف يصب ذلك في النهاية لصالح الغلاة والمتطرفين الذين يخوضون حربا لا هوادة فيها ضد أمريكا وسياساتها بالمنطقة والعالم"

رغم هذه التحذيرات قررت الولايات المتحدة الأمريكية، وبطريق غير مباشر أن تخطو خطوة في اتجاه "جس النبض"، والتعرف على التيار الإسلامي عن قرب، بدلا من اعتمادها على الرواية العربية الرسمية التي طالما ساهمت في توتر العلاقات بين الطرفين؛ وذلك من أجل ضمان الدعم

الأمريكي للسلطات الحاكمة في العالم العربي

حين أعلنت مجلة "الوطن" الكويتية عن المؤتمر الذي عُقد في الكويت (في الأسبوع الأول من الشهر الماضي) حول "دور الجماعات الإسلامية في الإصلاح الاقتصادي في الشرق الأوسط" - وهي مجلة ذات علاقة مع السلطة ومع التيار الإسلامي في نفس الوقت، وهي الدار التي تصدر النسخة العربية لمجلتي "نيوزويك" و"السياسة الخارجية" الأمريكيتين - ثارت شكوك حول سبب انعقاد المؤتمر، وعن الجهة الراعية له، وعن المشاركين الذين كان بينهم ساسة سابقون في الإدارة الأمريكية تجمعهم علاقات بمؤسسة "كارنجي للسلام الدولي" التي تصدر عنها مجلة "السياسة الخارجية"

والحجة التي طُرحت أن الولايات المتحدة لا تريد أن تترك المنطقة للظروف، ولا تستطيع أن تتحمل مفاجآت من العيار الثقيل - مثل تلك التي حدثت في العراق - حين اكتشفت مؤخرا أن الإسلاميين الشيعة لهم شعبية كبيرة، ولهم تنظيم، ولهم وجهة نظر (دينية) في شكل النظام الذي يجب أن يحكم في العراق بعد زوال الاحتلال

ولعل من أبرز الهواجس والشبهات التي أثرت في المؤتمر هو هاجس تسلم الإسلاميين للسلطة، وما الذي يمكن أن يفعلوه؛ ليس فقط بالنسبة لخصومهم، ولكن في العملية الديمقراطية التي قد تأتي بهم. وهذا الهاجس كان مهما وضروريا أن يجب عليه الإسلاميون، حتى ولو كان السؤال في غير موضعه؛ ذلك لأن الباحثين والمفكرين الغربيين يرغبون في التعرف على مدى التغيير الحاصل في الفكر السياسي عن الجماعات الإسلامية، خصوصا في ظل التطورات التي نشأت على فكر هذه الجماعات من رفض مطلق لفكرة الديمقراطية لقبول شروط. وهذا يعني أن الغرب - وخصوصا مراكز البحث الأمريكية - كان في حاجة لسماع ما سيقوله ممثلو هذه التيارات عن فكرة إلغائهم للآخر حال وصولهم للسلطة

الولايات المتحدة تبحث عن مفاوض أو محاور إسلامي معتدل، لكنها لا تريد أن يكون هذا الشريك الإسلامي بمواصفات عربية أو إسلامية، بل تريده شريكا أكثر تحررا (أي أكثر تحلا من موروثه الديني والثقافي)، وأكثر تفهما (بمعنى ألا يربط بين التعامل مع أمريكا وموقفها من الكيان الصهيوني)

وهنا سنكون على أعتاب موقف أمريكي جاد يمثل تحديا للطرفين؛ وأشك في أن يكون أي من الطرفين لديه القدرة على الدخول في مثل هذا التحدي في الوقت الراهن. فلا الولايات المتحدة

مستعدة أن تخسر حلفاء تعبت من أجل تثبيتهم، ولا الإسلاميون مستعدون للقبول بالسراب حتى ولو كان معسولا وجميلا ومغريا

لكن أليس غريبا وعجيبا أن يعقد مثل هذا المؤتمر على أرض الكويت، ولا يعقد على أرض بلد كبير لديه مشكلة حقيقية مع الإسلاميين! وما أكثر تلك البلدان!!.. مجرد سؤال

رهن مسؤول أميركي بارز أي حوار مع الحركات الإسلامية المعتدلة بالتزام شرطين: أن تكون ممثلة في البرلمان، أي تعمل في نطاق مشروع، وأن تنبذ العنف

وجاء تصريح المسؤول الأميركي في ضوء حدوث تحول في الموقف من الحركات الإسلامية على ضوء تقرير أعدته مؤسسة مختصة في الدراسات السياسية، خلصت الى أن الحوار مع الإسلاميين المعتدلين من شأنه أن يعزل التيارات الإسلامية المتطرفة

في جبهة غير مرئية في الحرب على ما تسميه "الإرهاب"، أنفقت الولايات المتحدة ١,٣ مليار دولار، منذ هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١؛ لتغيير وجه الإسلام ذاته والترويج للقيم الأمريكية بين المسلمين في خطة إستراتيجية غير مسبوقة وضعتها أجهزة الاستخبارات الأمريكية تشمل نحو ٢٠ دولة عربية وإسلامية

وأبرز الأدوات التي تعتمد عليها هذه الإستراتيجية هي الشعر والنكات السياسية والموسيقى؛ بل وشملت أيضا الإسهام في ترميم المساجد والآثار الإسلامية، بالإضافة إلى استحضار تكتيكات وأساليب الحرب الباردة ضد الشيوعيين

وفي تقرير تحت عنوان "قلوب وعقول ودولارات"، ذكرت "يو إس نيوز آند وورد ريبورت" أن الإدارة الأمريكية تقوم بتمويل وسائل الإعلام والمراكز البحثية وتدفع عشرات الملايين من الدولارات في دول عربية وإسلامية ليس للتأثير في المجتمعات الإسلامية فحسب بل والتأثير في الإسلام ذاته

وأكد بيتر رودمان أحد مساعدي وزير الخارجية السابق هنري كيسنجر ويعمل حاليا مساعدا لوزير الدفاع الأمريكي لشئون الأمن الدولي.. أن الاستخبارات الأمريكية استنسخت مخططات كاملة استخدمتها في الحرب الباردة للتفريق بين الشيوعيين المعتدلين والشيوعيين المتطرفين، لاستخدامها في الحرب على "الإسلام المتطرف"

ونقلت المجلة الأمريكية عنهم أن واشنطن قامت بتمويل محطات إذاعة إسلامية وبرامج تليفزيونية ونظمت "دورات تعليمية" في المدارس البحثية وورش العمل السياسية للترويج للإسلام المعتدل في أكثر من ٢٤ دولة إسلامية على الأقل

كما مولت الإدارة الأمريكية تدريب أئمة المساجد وعمليات ترميم مساجد وآثار إسلامية في ٩ دول، منها: مصر وتركمانستان واندونيسيا وباكستان وقيرغيزستان وأوزباكستان

واستخدمت الإدارة الأمريكية في هذه الإستراتيجية البرامج الموسيقية والنكات السياسية، والشعر، لتمرير وجهات النظر الأمريكية في العالم الإسلامي، بالإضافة إلى دعمها لمحطة راديو "سوا" وتلفزيون "الحررة" الأمريكيين الموجهين للعرب

ووفقا لمجلة "يو إس نيوز آند وورلد ريبورت"، سعت الولايات المتحدة إلى إبرام اتفاقات سلام مع الجماعات الإسلامية التي تنبذ العنف وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين التي أكد قاداتها خاصة في مصر والأردن معارضتهم بشدة لتنظيم القاعدة

وادعت مصادر أمريكية أن مسئولين بالاستخبارات الأمريكية عقدوا اجتماعات مع جماعة الإخوان المسلمين، وأعضاء من جماعة "ديوباندي" الباكستانية الأصولية التي عارضت تنظيم القاعدة؛ وذلك من أجل إصدار فتوى تطالب بوقف دعاوى الجهاد ضد أمريكا والعمل على إقناع الجماعات الجهادية بنبذ العنف

أكد خبراء ومسؤولون أمريكيون مشاركون في "منتدى أمريكا والعالم الإسلامي" بالدوحة أن واشنطن مستعدة "للقبول" بمشاركة قوى إسلامية مثل حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وحزب الله اللبناني في عملية الإصلاح بالشرق الأوسط شريطة أن يلقوا السلاح. كما أكد هؤلاء الخبراء والمسؤولون أن بلادهم مستعدة أيضا للقبول بوصول القوى الإسلامية للحكم بطريقة ديمقراطية

وضرب مثلا على ذلك قائلا: "لم نتدخل في نتائج الانتخابات في العراق ورئيس الحكومة الذي تم انتخابه إسلامي"، في إشارة إلى إبراهيم الجعفري رئيس حزب الدعوة الشيعي

لكن مشاركين بالمنتدى تشككوا في الأطروحات التي قدمها الأمريكيون واستشهدوا على ذلك بتجاهل معهد "بروكينجز" دعوة رموز الحركات والتيارات الإسلامية المعتدلة للمنتدى إلى جانب الشخصيات البارزة أمثال العلامة الشيخ يوسف القرضاوي والشيخ راشد الغنوشي

في المقابل اعتبر بعض المشاركين بالمنتدى أن أمام القوى الإسلامية "فرصة" ينبغي عليهم السعي لانتهازها وامتلاك إستراتيجية واضحة للحوار

واعتبر الجورشي أن "مشكلة الجماعات الإسلامية تكمن في أنها لا تمتلك إستراتيجية واضحة للقيام بذلك"

أن لقاء مراكش يأتي في صيرورة زمنية وسياسية من أجل الانتقال من حوار الأحزاب المدمجة في العملية السياسية، إلى حوار المنظمات المعارضة وذلك ما فعلته الولايات المتحدة التي كانت قد وضعت حركة حماس وحزب الله علي قوائم الإرهاب ومن ثم عادت والتفت علي قرارها بالاتصالات غير الرسمية كما حدث مؤخرا في بيروت. كما أوروبا من جهتها أصدرت قرارا يدعو إلي الحوار مع المعارضة الإسلامية في شرق المنطقة العربية، حيث أصبح الحديث عن قبول الإسلاميين في السلطة جدلية كبيرة في الأوساط الأكاديمية الغربية والرسمية كذلك

لكن السؤال الأهم كما قال الغنوشي هو لماذا يحاوروننا، مجيبا أنهم يفعلون ذلك لأننا قوة في الميدان.. وأيضا لان هذا الآخر لم يستطع أن يستغني عنا وان مصالحه تضررت بتجاهلنا وكذلك بالرهان فقط علي خصومنا

باحثون قالوا إن الجدوي من الحوار المباشر مع دوائر غير رسمية قريبة من صنع القرار الأمريكية هو أنه يقطع الطريق علي أصحاب النفوذ الموالين للدولة الصهيونية في أمريكا، كما يقطع الطريق أمام الأنظمة العربية التي اتخذت هذه الحركات ذريعة للاستمرار في الحكم

كما أن هناك قناعة أمريكية بأن الحوار مع الإسلاميين ربما يؤدي إلي تحسين صورتها في العالم الإسلامي علي المستوي الجماهيري، ويقضي علي مقولة صراع الثقافات والحضارات، لأن القطيعة تولد الحقد والغضب، بينما الحوار يساعد علي التفاهم

لا يمكن فهم مشاريع الإصلاح في العالم العربي، التي تتقدم بها الولايات المتحدة إلا من خلال فهم الإستراتيجية الأمريكية، التي تستهدف فرض المشروع الصهيوني الإسرائيلي علي المنطقة العربية والإسلامية

وقال إن المقصود من الإصلاح استغلال أضعف نقطة في الدول العربية وهي المسألة المتعلقة بالحرية والديمقراطية، مشددا علي أن هذا الأمر ليس مقصودا بذاته، وإنما لابتزاز الدول العربية

لصالح المشروع الصهيوني، قائلًا إنه يمكن اللقاء مع الجانب الأمريكي إذا غيرت الإدارة إستراتيجيتها، وجعلت أولويتها خارج المنطقة

وعلى النقيض من توجه شفيق، رأى الدكتور إسماعيل الشطي، رئيس معهد الخليج للدراسات الإستراتيجية، أن الحركة الإسلامية مطلوب منها أن تتجاوز منطق التهورية السياسية، وأن تتعامل مع مشاريع الإصلاح الأمريكية، المطروحة في الواقع

وفيما يمكن اعتباره نقدا ذاتيا للحركة الإسلامية، قال الباحث السوداني الدكتور عبد الوهاب الأفندي إن الحركة الإسلامية صارت عائقا للتغيير في الأوضاع العربية. فهي سيطرت على الشارع، لكنها ظلت تعمل على هامش السياسة، الأمر الذي جعلها عائقا حقيقيا أمام التغيير، كما يقول، فلا هي غيرت الأوضاع، ولا سمحت لغيرها بتغييرها، فضلا عن اتخاذها سندا غير مباشر من قبل الحكومات الدكتاتورية، العربية والإسلامية، في تبرير استبدالها، بحجة أن تنظيمها لانتخابات ديمقراطية، سيقود إلى سيطرة الإسلاميين على السلطة

ويرى البروفيسور أحمد أن الحركة الإسلامية في حاجة إلى تفوق فكري، لكي تستطيع أن تواجه متطلبات التفوق السياسي والتكنولوجي، مشددا على أن الغرب حاول أن يسيطر على المقدرات من خلال التحكم بمقدرات الصراع وبسط هيمنته الفكرية

ويرى محمد كاظم صوالحة نائب رئيس الرابطة الإسلامية في بريطانيا أن على الحركة الإسلامية أن تلعب دورا إيجابيا في التغيير، داعيا التيار الإسلامي إلى أن يستفيد من الظرف الدولي الراهن لإحداث التغيير المنشود لصالح حقوق الجماهير

كما أكد الدكتور كمال الهلباوي الباحث والخبير الإستراتيجي المصري ضرورة دراسة الإستراتيجية الأمريكية من خلال مراكز بحوث ودراسات، مشيرا إلى أن الأفراد قلما ينجحون في فهم وتفكيك إستراتيجيات الدول، وخاصة الإستراتيجية الأمريكية

فهرست المواضيع

- ١٠..... مزاعم عن تجنيد أمريكا لمسلمين "معتدلين"
- ٦..... أمريكا تبحث عن شريك إسلامي "مودرن"
- ١٧..... إيطاليا تسعى إلى الحوار مع المسلمين
- ١٩..... دبلوماسية أميركية
- ٢٠..... أوروبا تبحث الحوار مع الإسلاميين والمجتمع المدني
- ٢١..... وثيقة أوروبية تقترح إطلاق حوار مع «إسلاميين معتدلين» في الشرق الأوسط
- ٢٢..... الحوار الأمريكي — الأوروبي مع الحركات الإسلامية
- ٢٤..... أميركا تضع شرطين للحوار مع الإسلاميين: العمل في نطاق الشرعية ونبذ العنف
- ٢٥..... إستراتيجية أميركا للتعامل مع الإسلام
- ٢٨..... أميركا تقبل بمشاركة الإسلاميين في الإصلاح
- أمريكا تسعى إلى تحسين صورتها القبيحة في أعين الشعوب العربية عبر الحوار مع قوى
٣٠..... جماهيرية
- ٣٣..... تباين إسلامي بشأن الإصلاح الأمريكي
- ٣٦..... نص تقرير أولبرايت عن حالة الديمقراطية في مصر
- ٤١..... "الإصلاح" اليميني يرحب بالدعوة الأوروبية إلى الحوار مع الإسلاميين المعتدلين
- التجمع اليساري يتهم الإخوان باتصالات مريبة مع أميركا ونائب المرشد يشترط إجراء أي
٤٢..... مناقشة عبر الخارجية المصرية
- ٤٣..... بوش لمستشاريه بعد تنصيبه: لا أريد حكومات إسلامية في الشرق الأوسط

مزاعم عن تجنيد أمريكا لمسلمين "معتدلين"

عبد الرحيم علي - إسلام أون لاين.نت
٢٣-٩-٢٠٠٣

زعم كتاب صدر حديثاً في الولايات المتحدة أن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية "سي آي إيه" دفعت لعلماء دين، وأوجدت زعماء إسلاميين وهميين من أجل توجيه رسالة معتدلة لمواجهة المشاعر المعادية للولايات المتحدة في العالم العربي بعد هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

واعتبر خبيران في الشؤون السياسية الإسلامية أن تلك المحاولة -إن ثبتت صحتها- ستلحق ضرراً كبيراً بصورة المعتدلين الحقيقيين في العالم الإسلامي من ناحية، وستقوي شوكة المتطرفين المعادين لواشنطن من ناحية أخرى.

ونقل الكاتب الصحفي "رولاند كيسلر" -مؤلف كتاب "سي آي إيه في حالة حرب"- عن مصدر في الاستخبارات قوله: "نحن نسيطر على محطات إذاعية، وندعم علماء الدين، إنها عودة للدعاية، نحن نوجد مسلمين معتدلين".

وقال الكتاب الذي سيصدر في أكتوبر ٢٠٠٣: إن "سي آي إيه" دفعت كذلك لعلماء الدين ليصدروا فتاوى تحث العراقيين على عدم مقاومة القوات الأمريكية. ولم يحدد الدول التي جرى فيها ذلك.

وأوضح خبيران في الشؤون السياسية الإسلامية في تصريحات لشبكة "إسلام أون لاين.نت" الأربعاء ٢٤-٩-٢٠٠٣ أن المستفيد الوحيد من هذه المحاولة الأمريكية -إن صحت الأنباء عنها- هم "المتطرفون والمتشددون الإسلاميون في جميع أنحاء العالم"، خاصة أن مفهوم واشنطن للاعتدال يتمثل في التوافق مع مصالحها الخاصة، ولا يرتبط بجوهر الوسطية والاعتدال في الإسلام.

الاعتدال على الطريقة الأمريكية

وقال ضياء رشوان -الباحث بمركز الأهرام للشؤون السياسية والاستراتيجية-: إنه لا يستبعد وجود مثل هذه المخططات من قبل أجهزة المخابرات الأمريكية؛ حيث تعلن هذه الأجهزة منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر وبشكل علني أن هدفها الأساسي هو "اقتلاع الفكر المتشدد، ومحاولة نشر ما يسمى بالإسلام المعتدل".

وأضاف "كما أن الاعتدال يأخذ حجماً كبيراً على الأجندة الأمريكية؛ فإن من المنطقي والوارد أن تكون أجهزة المخابرات قد قامت بتجنيد عدد ممن يطلقون على أنفسهم مصطلح مفكر إسلامي أو شيخ في مناطق مختلفة وعديدة من العالم".

إلا أن "رشوان" أوضح أن الاعتدال عند الأمريكيين يختلف بالطبع عن الاعتدال في مفهومنا كمتقنين مسلمين وعرب، مشيراً إلى أن "الاعتدال عند الإدارة الأمريكية

يتضمن عدم الإتيان بأقوال أو أفعال تمس من قريب أو بعيد بالمصالح الأمريكية".

وحدد "رشوان" المصالح الأمريكية في المنطقة بثلاث نقاط: أمن إسرائيل، والاستقرار السياسي، والاحتفاظ بخطوط الاتصال بدول النفط.

وقال رشوان: "كل من يتحرك بشكل سياسي أو دعائي أو بأسلوب العنف ضد هذه المصالح الثلاث يعتبر غير معتدل من وجهة النظر الأمريكية، ومن هنا تتحول المقاومة المشروعة للمحتل والمقررة طبقا لكافة الأعراف والقوانين الدولية إرهابا من وجهة النظر الأمريكية".

وأضاف رشوان "أما الاعتدال من وجهة نظرنا فهو يتمثل في تجنب العنف كوسيلة لإدارة الخلاف وصياغة تصورات غير بعيدة عن الإسلام أو متصادق مع العصر لإنجاز تطورنا".

ضرب المعتدلين

واعتبر رشوان أن الأمريكيان لا يسعون من خلال تسريب معلومات عن تجنيد علماء دين إلى ضرب المعتدلين، ولكنهم يريدون الإعلان عن تحقيق نجاحات فيما يتعلق بمخططاتهم غير مدركين لخطورة هذا الإعلان على الذين يتبنون المنهج الإسلامي المعتدل بشكل عام قبل وبعد الحادي عشر من سبتمبر.

وقال رشوان: "إن الأمريكيان -وبشكل غير متعمد- يُفقدون بذلك المعتدلين

شرعيتهم الداخلية في بلادهم"، مشيرا إلى ما حدث "سياسيا" مع محمود عباس (أبو مازن) رئيس الوزراء الفلسطيني الذي قدمته واشنطن كنموذج للسياسي الفلسطيني المعتدل، واستقال عقب اتهامات فلسطينية له بالرضوخ للمطالب الأمريكية والإسرائيلية.

ودعا رشوان إلى "السعي بشكل جاد وممنهج نحو مزيد من الجهد لترسيخ مفاهيم الاعتدال الحقيقية التي تنطلق من مصالحنا الوطنية التي تقرها كافة المواثيق والشرائع الدولية".

وخلص رشوان إلى أن "الأمريكان لا يريدون في الواقع اعتدالا، وإنما كل ما يريدونه هو الانبطاح التام".

توظيف الدين.. إستراتيجية أمريكية ثابتة

من جهته اعتبر نبيل عبد الفتاح - الباحث بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية- أن ما يحدث هو إستراتيجية ثابتة للولايات المتحدة التي قامت طوال نصف قرن "بتوظيف الدين بشكل عام والدين الإسلامي بشكل خاص في الصراع الدولي أثناء الحرب الباردة".

ونوه عبد الفتاح بأن واشنطن حاولت في البداية استخدام دول محافظة كالسعودية لمقاومة التغلغل الشيوعي في المنطقة؛ حيث كانت ترى آنذاك أن استخدام الدين الإسلامي هو الأداة الناجحة لوقف زحف الأيديولوجية الماركسية نحو المنطقة.

أمريكا تبحث عن شريك إسلامي "مودرن"

د. حمزة زوبع - إسلام أون لاين -
٢٠٠٤/٠١/١٣

على الرغم من الحرب الضروس بين الإسلاميين حول العالم والولايات المتحدة الأمريكية التي ترى في متطرفيهم العدو الراهن، وترى في متشددتهم الخطر المتوقع.. فإن الولايات المتحدة الأمريكية يبدو أنها لم تحسم أمرها بعد بالنسبة للسياسيين من التيار الإسلامي؛ فلا هي قررت وضعهم في خندق الأعداء، ولا هي رحبت بهم كقادة المنطقة في المستقبل القريب.

وعلى غير العادة، ورغم التحذيرات الحكومية العربية من أن وصول التيار الإسلامي لسدة الحكم في بعض البلدان العربية يعني زيادة رقعة التصادم مع الولايات المتحدة الأمريكية، ويعني بالتبعية تهديدا مباشرا لمصالحها في المنطقة وهي مصالح لا تخطئها العين؛ لأنها ببساطة ملء السمع والبصر.. رغم هذه التحذيرات قررت الولايات المتحدة الأمريكية، وبطريق غير مباشر أن تخطو خطوة في اتجاه "جس النبض"، والتعرف على التيار الإسلامي عن قرب، بدلا من اعتمادها على الرواية العربية الرسمية التي طالما ساهمت في توتر العلاقات بين الطرفين؛ وذلك من أجل ضمان الدعم الأمريكي للسلطات الحاكمة في العالم العربي.

وأضاف أن "المرحلة الثانية من توظيف أمريكا للدين في صراعاتها الدولية لم تقتصر على الدين الإسلامي، وإنما امتدت لتشمل مؤسسات مسيحية دولية كمجلس الكنائس العالمي الذي وظفته أمريكا من خلال برامجه التتموية في مقاومة التغلغل الشيوعي في القارات الثلاث (أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية)".

وتابع أن "أمريكا استمرت في سياستها تلك حتى توجتها بدعمها لما أطلق عليه بالمجاهدين الأفغان في مواجهة السوفيت في نهاية الحرب الباردة، ساعدها في ذلك عدد من أجهزة المخابرات العربية والعالمية".

وطالب عبد الفتاح بوضع ما أثارته أمريكا حول دعمها لبعض رجال الدين الجدد لنشر أفكار الاعتدال موضع اهتمام وتساؤل حقيقي، مشددا على أن "المعتدلين الحقيقيين سواء من السنة أو الشيعة ورائهم تاريخ طويل من الوسطية الذي يستند إلى مواريث الدولة الحديثة والتوافق بين قيم الإسلام والديمقراطية والحدثة".

وحذر عبد الفتاح من أن "إشاعة أمريكا لمثل هذه الأنباء تؤدي إلى تشويه صورة المفكرين المعتدلين الحقيقيين، ويخلط بينهم وبين من أشارت أمريكا إلى شرائها لهم، وسوف يصب ذلك في النهاية لصالح الغلاة والمتطرفين الذين يخوضون حربا لا هوادة فيها ضد أمريكا وسياساتها بالمنطقة والعالم".

مؤتمر بريء أم تآمري؟

حين أعلنت مجلة "الوطن" الكويتية عن المؤتمر الذي عُقد في الكويت (في الأسبوع الأول من الشهر الماضي) حول "دور الجماعات الإسلامية في الإصلاح الاقتصادي في الشرق الأوسط" -وهي مجلة ذات علاقة مع السلطة ومع التيار الإسلامي في نفس الوقت، وهي الدار التي تصدر النسخة العربية لمجلتي "نيوزويك" و"السياسة الخارجية" الأمريكيتين- ثارت شكوك حول سبب انعقاد المؤتمر، وعن الجهة الراعية له، وعن المشاركين الذين كان بينهم ساسة سابقون في الإدارة الأمريكية تجمعهم علاقات بمؤسسة "كارنجي للسلام الدولي" التي تصدر عنها مجلة "السياسة الخارجية".

وكلها أسئلة تدور حول التفسير التآمري للخطوة؛ وهل هي خطوة حوارية بحثية بريئة، أم خطوة سياسية غير مبرأة من الأهداف والنوايا التي ربما يكون بعضها خبيثا وليس حميدا؟

فعلى سبيل المثال دُعي للمؤتمر ممثلو الجماعة الإسلامية في مصر، والتيار السلفي في كل من الكويت والبحرين، جنباً إلى جنب مع ممثلي الإخوان المسلمين (التنظيم أو الفكرة) في الكويت والأردن واليمن؛ هذا إضافة إلى دعوة ممثلي التيار الشيعي في البحرين والسعودية. وهذا ما زاد من تعقيد المسألة.. فهل جاء الأمريكيون ليسمعوا من يشتمهم ويلعن سياستهم في المنطقة، أم أرادوا أن يكون المؤتمر رسالة للجميع، وهم

يتوقعون أن تكون اللقاءات الأولى بمثابة تفريغ لشحنات الغضب، وتنفيسا للغضب الكامن في النفوس بسبب الدعم الأمريكي لبعض الحكومات في المنطقة على حساب التيار الإسلامي؟

وفي اعتقادي أنه لم يكن بمقدور أي دولة اتخاذ نفس الخطوة، والسماح للتيار الإسلامي بكل أطيافه أن يحضر إلى بلد ما في العالم العربي، وأن يحاور، بل وينال من الولايات المتحدة الأمريكية (الحليف القوي) بدون رقابة أو تدخل من أحد. وبالتالي فإن قدرة الكويت على ذلك تحسب للكويت التي جعلت من أرضها ساحة للحوار بين الإسلاميين والمفكرين الغربيين، وعلى رأسهم الأمريكيون. وأعتقد أنه لو كان قد عُقد في أي دولة عربية أخرى لسمعنا اتهامات للتيار الإسلامي بأنه عميل للغرب، وأنه حليف للأمريكان، وأنه متآمر.. وأنه... وأنه...

كما أثرت الأسئلة حول عدم مشاركة رموز الإخوان المسلمين في مصر؛ بوصفها ذات موقع سياسي وشعبية كبيرة في مصر، وبوصفها البلد الذي ينتسب إليه المرشد العام للإخوان المسلمين. والواقع يفيد بأن الدكتور عصام العريان دُعي للمؤتمر، ولكنه مُنع من الخروج من مصر، كما أنه لم يُمنح تأشيرة من الكويت (حسب جريدة "الرأي العام الكويتية")؛ وعضوا عنه رُشح د. عبد المنعم أبو الفتوح الذي تعرض لنفس ما تعرض له الدكتور عصام؛ أي المنع من

نتائج هذه الديمقراطية (المفترضة) بالمصالح الأمريكية في المنطقة- فسند أن هناك بالفعل هاجسا لدى الأمريكيين، يدفعهم للتحرك خطوة في اتجاه الجماعات الإسلامية في المنطقة.

ويبدو للبعض أن هذا التحرك -على تواضعه- هو محاولة أمريكية لفض الاشتباك بين المصالح والمعتقدات. فالولايات المتحدة الأمريكية تعرف سلفا أن هناك دورا عقائديا في الصراع؛ ولا يمكن لها مهما فعلت أن تتغلب عليه أو تحيده؛ كما أن لها مصالح لا يمكنها هي أن تتخلى عنها أو تؤولها، أو تتركها نهبا للضياع أو المفاجآت. وعليه فقد طرحت في المؤتمر أفكارا (صدرت عن إسلاميين) من قبيل: "لنترك خلفنا العقائدي جانبا؛ فالإسلاميون لن يتخلوا عن فلسطين، ولكن لننتابح حول علاقات طبيعية تقوم على الاحترام المتبادل".

وبالطبع فإن مثل هذا الطرح قد لا يعجب البعض في الجانبين، لكنه قدم رؤية مختلفة أو طريقا ثالثا لإمكانية التعايش بين الطرفين في حال وصول الإسلاميين للسلطة، رغم تأزم الموقف في فلسطين، وانحياز الأمريكيين للصهاينة بشكل مستنقز للمواطن العادي، وليس فقط الإسلاميين.

تحول المؤتمر إلى جلد ذاتي

برز من خلال المؤتمر أن ثمة تفكيراً عميقاً يعتمل في صدور ممثلي التيار الإسلامي المشاركين في المؤتمر. فالغالبية

السفر، ولم يوفد الإخوان في مصر أي ممثل لهم في المؤتمر!! ليضيف ذلك الموقف غموضاً حول رغبة الإخوان في المشاركة في مؤتمر من هذا النوع، وبهذا التنوع، وفي هذا التوقيت. عموماً لقد حسم العريان هذا الجدل بتصريحه بأنه كان سيحضر لو مُنح التأشيرة.

البحث عن مفاوض "معتدل"

ولم يكن التفسير التأمري للحدث مقصوراً على الإسلاميين؛ بل إن بعض رموز التيار الليبرالي في الكويت عبروا عن تشككهم في المؤتمر. فقال بعضهم: إن هذا المؤتمر مؤتمر ملغوم؛ إلا أن الجميع أقرّوا بأن الولايات المتحدة الأمريكية تبحث عن شريك، أو طرف محاور من جانب التيار الإسلامي، صاحب توجه سياسي وديني معتدل.

والحجة التي طُرحت أن الولايات المتحدة لا تريد أن تترك المنطقة للظروف، ولا تستطيع أن تتحمل مفاجآت من العيار الثقيل -مثل تلك التي حدثت في العراق- حين اكتشفت مؤخراً أن الإسلاميين الشيعة لهم شعبية كبيرة، ولهم تنظيم، ولهم وجهة نظر (دينية) في شكل النظام الذي يجب أن يحكم في العراق بعد زوال الاحتلال.

وإذا أضفنا إلى مفاجأة العراق نتائج استطلاعات الرأي الكثيرة التي أجريت في العالم العربي -حول مصداقية الولايات المتحدة الأمريكية، وحول نواياها في تحقيق ديمقراطية في المنطقة إذا ما اصطدمت

ولكن المثير أن هذه المسألة طرحت أكثر من مرة، وعلى لسان أكثر من محاور؛ ولعل البعض أفرط في تشككه، حين أعلن أن هناك مخاوف من قيام الإسلاميين بالقضاء على كل مظاهر الفرح والسرور في المجتمعات العربية إن وصل الإسلاميون للسلطة؛ وهو ما دفع ببعض الإسلاميين للرد بسخرية، قائلًا: "لا تخف.. سيكون في الدولة الإسلامية وناسة (أي فرح)". ولعل من الهواجس الأخرى هاجس المرأة.

والحقيقة أن التيار الشيعي برز كقائد في هذا المحك؛ وتردد السلفيون كثيرًا، بل انقسموا في الرأي، بينما رأى أحد ممثلي الإخوان في الكويت أن العائق "بيئي" وليس شرعيًا. أما التعامل مع غير المسلمين فقد كان قضية بذاتها؛ وإن حاول البعض تقديم رؤية المواطنة كحل، بينما لم يعلن الجميع الترحيب به.

ولعل الأمر الأكثر خشونة في قضية التعامل مع الإسلاميين -من وجهة نظر الأمريكيين- هو قضية الأحزاب السياسية الدينية؛ فهناك خلط كبير يحتاج إلى جهود للتفريق بين الأحزاب السياسية ذات الخلفية الدينية والأحزاب الدينية، ولم ينجح الإسلاميون في فض الاشتباك، وإزالة اللبس.

تركيا.. هل هي التجربة النموذج؟

لقد طرح أحد الباحثين الأمريكيين - الذي شغل منصبًا في حكومة كلينتون - كيف دعمت الولايات المتحدة التيار الإسلامي في

رغم أنها نالت من الولايات المتحدة الأمريكية فإنها رأت أن قراءة متأنية للوضع داخل الجماعات الإسلامية مطلوبة منذ وقت طويل؛ وإن كانت الحاجة إليها اليوم أشد. ولكن بعض ممثلي التيار الإسلامي في بعض الدول حولوا القضية من نقد ذاتي إلى جلد ذاتي؛ والبعض رأى أنه يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية أن تدفع باتجاه التغيير في المنطقة بكل ما أوتيت من قوة؛ والبعض ذهب إلى أن ديمقراطية المنطقة لن تتم بدون دعم أمريكي.

هواجس وشبهات

ولعل من أبرز الهواجس والشبهات التي أثرت في المؤتمر هو هاجس تسلم الإسلاميين للسلطة، وما الذي يمكن أن يفعلوه؛ ليس فقط بالنسبة لخصومهم، ولكن في العملية الديمقراطية التي قد تأتي بهم. وهذا الهاجس كان مهماً وضرورياً أن يجيب عليه الإسلاميون، حتى ولو كان السؤال في غير موضعه؛ ذلك لأن الباحثين والمفكرين الغربيين يرغبون في التعرف على مدى التغيير الحاصل في الفكر السياسي عن الجماعات الإسلامية، خصوصاً في ظل التطورات التي نشأت على فكر هذه الجماعات من رفض مطلق لفكرة الديمقراطية لقبول مشروط. وهذا يعني أن الغرب -وخصوصاً مراكز البحث الأمريكية- كان في حاجة لسماع ما سيقوله ممثلو هذه التيارات عن فكرة إغائهم للآخر حال وصولهم للسلطة.

اللهجة - وربما بلهجة أشد وأقسى ووفقا لمعطيات المؤتمر المشار إليه - فإن الجماعات الإسلامية لن تخطو خطوة في اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية، وربما بالغ البعض في موقفه العدائي منها؛ نظرا لأنه عقب المؤتمر بأيام قليلة رفض الأمريكيون رفضا قاطعا إجراء انتخابات في العراق (وهو القطر المفترض أن يكون نموذجا ديمقراطيا يحتذى لبقية الشعوب العربية). وبعد هذا الرفض تم تسريب خبر من وكالة الاستخبارات الأمريكية يقول بأن الإدارة الأمريكية لن تسمح لأي تغيير في المنطقة - وتحديدا مصر والسعودية - لأن ذلك يعني عدم استقرار المنطقة والإضرار بمصالحها.

تغيب الحكومات والمفكرين

مؤتمر يمثل هذه الأهمية يفترض أن يكون للحكومات العربية دور فيه؛ لأن إشكالية التيار الإسلامي ليست مع الولايات المتحدة فقط، بل في جزء منها مع الأنظمة. ولكن هذه الأنظمة يبدو أنها ترفعت عن المشاركة، أو أن المنظمين رأوا ألا يفسدوا المؤتمر بحضور حكومي مبرمج، يردد نفس المقولات والشعارات، أو ربما اعتقدوا أن الحكومات لا دور لها، وأن الأمر مرهون بالإرادة الأمريكية.. من يدري؟

وربما خافت الحكومات أن يدرك الأمريكيون - وعن قرب - حجم احتقان الموقف، وحجم المعارضة التي تلقتها الحكومات جراء مواقفها من التيار

تركي، وأصرت على موقفها من الديمقراطية. وتنبأ بأن دخول تركيا للاتحاد الأوربي سيكون على يد حزب إسلامي، أو حزب ذي صبغة إسلامية، رغم ادعاءات الإسلاميين بأن الغرب ضد الإسلاميين. وهذا يطرح سؤالا: "هل دخول تركيا للاتحاد الأوربي مرهون بوصول الإسلاميين للسلطة، أم بقدرتها على إحداث تغيير ديمقراطي في المجتمع، أم مرهون بإرادة الولايات المتحدة ورغبتها في انضمام تركيا للاتحاد؛ بوصفها الحليف القوي لها في أوربا بعد بريطانيا ودول أوربية أخرى أصغر شأنًا؟".

والمثير حقا هو هذا التضارب في المواقف الأمريكية؛ فهل رحبت الولايات المتحدة بحزب العدالة مع أنه إسلامي؛ لأنه معتدل، أم لأنه قدم "طمأنات" (وربما تنازلات مهمة) في القضية الشائكة بين المسلمين والغرب (قضية فلسطين)؛ وهل وجود حزب العدالة والتنمية في الحكم هو النموذج الذي يمكن أن ترتضيه الجماعات الإسلامية في العالم العربي؟ بمعنى آخر: هل الإسلاميون متفقون على رؤية لشكل ونظام الحكم، وطبيعة العلاقات مع الدول الكبرى، في حال وصولهم للسلطة؟ الإجابة: لا..

واعتقد من هذه الإجابة الأخيرة بقاء الموقف الأمريكي الرسمي من الجماعات الإسلامية "مهلك سر" لحين الوصول إلى حلول وسط. وفي نفس التوقيت وبنفس

الإسلامي وحقوق الإنسان بشكل عام، والديمقراطية في العالم العربي. ولأنها كانت غائبة فقد غيبت معها وسائل إعلامها؛ ولم تقم بتغطية الحدث، ولو كخبر يستحق النشر.

وإذا كان غياب الحكومات مفهومًا؛ فلماذا لم يُدعَ المفكرون الإسلاميون من أمثال محمد عمارة والخواججة؟ الإجابة هي أن المنظمين ربما ليسوا في حاجة إلى منظرين، بل يبحثون عن قيادات يعرفون أن لها دورًا تنفيذيًا على أرض الواقع.. ربما.

أمريكا تريد أن "تفبرك" شريكا

الولايات المتحدة تبحث عن مفاوض أو محاور إسلامي معتدل، لكنها لا تريد أن يكون هذا الشريك الإسلامي بمواصفات عربية أو إسلامية، بل تريده شريكا أكثر تحررا (أي أكثر تحللا من موروثة الديني والثقافي)، وأكثر تفهما (بمعنى ألا يربط بين التعامل مع أمريكا وموقفها من الكيان الصهيوني).

وفي اعتقادي أن البحث ما زال جاريا، وسيظل جاريا، لا لحين العثور على شخصيات إسلامية بهذه المواصفات؛ ولكن لحين قبول الولايات المتحدة فكرة التعايش مع إسلاميين يحملون مواصفاتهم.

والسؤال هو حول جدية الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك، ومدى قدرتها على المشاركة في مؤتمرات من هذا النوع في المنطقة، أو إقناعها لأصدقائها في السلطة بالسماح بمثل هذه الحوارات، أو

استدعاء الكوادر الإسلامية إلى الأراضي الأمريكية للتفاوض معها ومحاورتها. وهنا سنكون على أعتاب موقف أمريكي جاد يمثل تحديا للطرفين؛ وأشك في أن يكون أي من الطرفين لديه القدرة على الدخول في مثل هذا التحدي في الوقت الراهن. فلا الولايات المتحدة مستعدة أن تخسر حلفاء تعبت من أجل تثبيتهم، ولا الإسلاميون مستعدون للقبول بالسراب حتى ولو كان معسولا وجميلا ومغريا.

لماذا الكويت بالذات؟

الولايات المتحدة جاءت لتبحث عن شركاء، وبعض الإسلاميين جاء ليلعنها على الملأ، ويسفه أحلامها، والبعض الآخر قدم تنازلات، ولكن غابت الحكومات كما غاب المفكرون الإسلاميون. والكويت احتضنت الجميع لتثبت أن الإشكالية ليست أحادية الطرف، بل متعددة الأطراف. لكن أليس غريبا وعجيبا أن يعقد مثل هذا المؤتمر على أرض الكويت، ولا يعقد على أرض بلد كبير لديه مشكلة حقيقية مع الإسلاميين! وما أكثر تلك البلدان!!... مجرد سؤال.

إيطاليا تسعى إلى الحوار مع

المسلمين

روما- أف ب- إسلام أون لاين.نت

٢٠٠٤-٩-١٨

أظهرت أزمة احتجاز رهينتين إيطاليتين في العراق حاجة ملحة في إيطاليا لسد ثغرات الحوار مع الإسلام الذي أصبح

هيئة تمثل للمسلمين

من جهته قال وزير الداخلية الإيطالي جوسيبي بيسانو: "بالنسبة لنا نحن الإيطاليين فإن القضية الأساسية هي معرفة كيفية إعطاء صوت لحوالي ٩٥% من المسلمين المعتدلين".

وأضاف بيسانو في مداخلة أجراها في ١١ سبتمبر ٢٠٠٤ أمام جمعية كاثوليكية إيطالية: "تصاعد الإرهاب الإسلامي في الأسابيع الماضية أعاد طرح مسألة الحوار مع الإسلام"، مبدياً تأييده لتشكيل هيئة من شأنها تمثيل الطائفة المسلمة في إيطاليا.

وتابع الوزير الإيطالي: "مشروعي هو هيئة تحمل طابعا استشاريا تشكل من شخصيات تحصل على تقني من بين المسلمين الناطقين بالإيطالية، ويكون لديها إيمان بالديمقراطية وولاء قوي حيال المؤسسات".

وبحسب وكالة الأنباء الفرنسية يضمن الدستور الإيطالي حرية الاعتقاد الديني، فيما يسمح القانون الحالي بمساحات خاصة في المدافن لأصحاب الديانات المختلفة، في حين أن ارتداء الحجاب ليس محظورا ما دام الوجه مكشوفاً.

حقوق المسلمين

لكن في الوقت الذي يوجد فيه إطار مؤسسي ينظم حقوق وواجبات مجموعات غير بارزة مثل اللوثريين (آلاف الأتباع)

الدين الثاني في البلاد من حيث عدد الأتباع في فترة لم تتجاوز ١٠ سنوات، وبدأت روما مساعي للتوصل إلى "توافق" مع مسلمي إيطاليا، بحسب تقرير بثته وكالة الأنباء الفرنسية اليوم السبت ١٨-٩-٢٠٠٤.

وقال رئيس الحكومة الإيطالية السابق جوليو أندريوتي -٨٥ عاماً- أمام البرلمان، في نقاش أجري إثر خطف متطوعتين إيطاليتين في العراق: على إيطاليا أن تبذل مزيداً من الجهد، والاهتمام الجدي للتوصل إلى توافق مع المسلمين الإيطاليين على غرار الاتفاقات القائمة مع الجاليتين اليهودية والبروتستانتية، وبالطبع مع الفاتيكان.

وأضاف أندريوتي: "ستكون تلك طريقة ملموسة للتأكيد على أن إيطاليا لا تحركها عقلية الصليبيين".

وكانت الإيطاليتان سيمونا باري وسيمونا توريتا قد خطفتا يوم ٧-٩-٢٠٠٤ من مقر منظمة إنسانية غير حكومية تعملان لحسابها في بغداد.

من جهة أخرى دعا رئيس الحكومة الإيطالية السابق إلى "عدم اللعب بالنار"، وحذر من الضرر الذي تخلفه المقالات الصحفية "المستفزة" ضد الإسلام على الرأي العام في إيطاليا.

وأظهر استطلاع للرأي نشر مؤخراً أن ٤٨% من الإيطاليين قالوا: إنهم "يخافون شخصياً" من الإسلام.

دبلوماسية أميركية

الجزيرة نت - الموافق ١٩/٤/٢٠٠٥

أكدت مصادر مطلعة لصحيفة القدس العربي وجود دبلوماسية أميركية عامة لتشجيع الحوار مع الإسلاميين المعتدلين بغية محاصرة ما تصفه "بالإسلام الراديكالي" الذي تعتبره المغذي الرئيسي للأفكار المعادية للولايات المتحدة في العالم الإسلامي بشكل عام والشرق الأوسط خاصة.

ورفضت المصادر نفي أو تأكيد ما جاء في تقرير نشرته مجلة يو إس نيوز أمس قالت فيه إن واشنطن تشن حربا سياسية غير مسبوقه منذ ذروة الحرب الباردة تشمل تمويل وسائل إعلام عربية ومعاهد فكرية ومواقع إسلامية بهدف دعم الإسلام المعتدل في مواجهة الإسلام الراديكالي الذي تحمله مسؤولية إفراز التنظيمات الجهادية وعلى رأسها تنظيم القاء

وأشارت الصحيفة إلى أن التقرير الذي نشرته مجلة يو إس نيوز ذكر أن واشنطن ترصد ميزانية قدرها ١,٣ مليار دولار سنويا لتمويل هذه الدبلوماسية العامة بدعم مباشر من الرئيس جورج بوش، وإن كانت ترفض الاعتراف بذلك علنا نظرا لأن الدستور الأميركي يحظر علي الحكومة التدخل في حرية الأديان.

المصدر:

الصحافة العربية اللندنية

والسببيين والهندوس (٦٠ ألف شخص) لا يوجد أي إطار يتعلق بالإسلام.

وقد بدأت تحركات بهدف التوصل إلى "توافق" بين الطائفة المسلمة والدولة الإيطالية لدى رئاسة الحكومة، لكنها تمت بشكل مشتت، بحسب وكالة الأنباء الفرنسية. وهذا "التوافق" سينظم العلاقات مع الدولة، ويتيح -على سبيل المثال- الاعتراف بالوضع المدني للزواج الشرعي للمسلمين.

وتم رفع ملف للسلطات في هذا الشأن من قبل مجموعة الشيخ بالافيتشيني التي تضم أشخاصا أشهروا إسلامهم، ولا يميلون كثيرا إلى قبول رؤية علمانية للدين. ورفع ملف آخر من قبل اتحاد المجموعات والمنظمات الإسلامية في إيطاليا الذي يرأسه محمد نور دشان.

وحتى الآن لم يحصل إلا المركز الثقافي الإسلامي الذي يدير مسجد روما الكبير على الاعتراف القانوني الذي يعتبر حتميا للتمكن من التوصل إلى اتفاق مع الدولة، لكن مجلس إدارته لا يضم سوى ممثلين عن دول أجنبية، وبالتالي فهو غير مخول تمثيل مسلمي إيطاليا.

ويعيش في إيطاليا التي يبلغ عدد سكانها نحو ٥٨ مليون نسمة أقلية إسلامية برزت حديثا، تضم حوالي مليون مسلم، غالبيتهم من المهاجرين الذين قدموا إليها اعتبارا من عام

أوروبا تبحث الحوار مع الإسلاميين والمجتمع المدني

الجزيرة نت - ٢٠٠٥/٤/١٧

أعلن وزير خارجية لوكسمبورغ جان أسلبورن أن الاتحاد الأوروبي يريد تعميق التعاون مع الدول المطلة على البحر المتوسط متجاوزا الإطار المؤسسي للوصول إلى المجتمع المدني في العالم العربي.

وقال أسلبورن الذي تتراأس بلاده الاتحاد الأوروبي حتى نهاية يونيو/حزيران المقبل إن الاتحاد ملتزم بتشجيع الإصلاحات الاقتصادية والسياسية في منطقة البحر المتوسط والشرق الأوسط.

وأضاف في ختام اجتماع غير رسمي مع نظرائه الأوروبيين في لوكسمبورغ أن الإصلاحات لا يمكن أن تنجح إلا إذا بدأت من داخل المجتمعات ولم تكن مفروضة من الخارج.

وحذر أسلبورن من أن الدول الـ٢٥ ترفض أن ينظر إليها كمجرد دول مانحة أو مقرضة، وقال "نريد فعلا نقل القيم الأوروبية إلى المجتمعات العربية لكي تجد الديمقراطية بعض الزخم في هذه البلدان التي تربطها شراكة مع الاتحاد الأوروبي".

وبشأن العراق أعرب أسلبورن عن أمله في أن يتمكن الاتحاد من عقد مؤتمر دولي في بروكسل بشأن مساعدة هذا البلد

مطلع يونيو/حزيران المقبل. واتفق الأوروبيون مع الولايات المتحدة من حيث المبدأ على هذه الفكرة عندما زار الرئيس الأميركي جورج بوش بروكسل في فبراير/شباط الماضي في رحلة ساعدت في التغلب على الخلافات بشأن غزو العراق عام ٢٠٠٣.

مناقشة الوثيقة

وقد حثت وثيقة قدمت للوزراء الأوروبيين في اليوم الثاني من اجتماع غير رسمي في قلعة بلوكسمبورغ، وزراء خارجية الاتحاد على بحث فكرة الحوار مع الجماعات الإسلامية في الشرق الأوسط التي كانت من المحرم الخوض فيها سابقا، للتشجيع على الانتقال إلى الديمقراطية.

وقال دبلوماسيون أوروبيون إنهم بحثوا سبل تعزيز الحركات الديمقراطية الناشئة في العديد من الدول العربية وسبل إقناع الحكومات الشمولية بالتخلي عن بعض السلطات وقبول تداول السلطة من حيث المبدأ. وقال التقرير إن الاتحاد الأوروبي كان يفضل في الماضي "التعامل مع الطبقة العلمانية المتقفة في المجتمع المدني بالدول العربية على حساب منظمات إسلامية أكثر تمثيلا".

وتساءلت الوثيقة التي شارك في إعدادها منسق الشؤون الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي خافيير سولانا ورئيسة الاتحاد التي تتولاها لوكسمبورغ "هل حان الوقت لكي

الثاني المقبل بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لاتفاق التجارة والمساعدات والتعاون السياسي بين الاتحاد الأوروبي والدول المجاورة في الجنوب.

وقال وزير الخارجية الإسباني ميغيل أنخيل موراتينوس إنه سيعمل على إيجاد سبيل لمشاركة وزارة الخارجية الأميركية في مؤتمر برشلونة. وستكون هذه أول قمة من نوعها وإذا نجحت فإنها ستضم معاً للمرة الأولى رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون والرئيس السوري بشار الأسد. وتعثرت الجهود السابقة ولاسيما من جانب فرنسا لتنظيم مثل هذا الاجتماع بسبب الصراع العربي الإسرائيلي.

وثيقة أوروبية تقترح إطلاق حوار مع «إسلاميين معتدلين» في الشرق الأوسط

لندن الحياة ١٧/٤/٢٠٠٥

قالت مصادر دبلوماسية أوروبية إن عدداً متزايداً من حكومات القارة يشعر بالحاجة إلى إطلاق حوار مع قوى إسلامية معتدلة في الشرق الأوسط لتسهيل إجراء الإصلاحات التي ترمي إلى حرمان المتطرفين من استغلال مشاعر الإحباط واليأس والتهميش والفشل الاقتصادي لانتاج أجيال جديدة من الانتحاريين. وتوقعت أن يكون مثل هذا الحوار مشروطاً بموافقة القوى الإسلامية المعنية على المرتكزات الأساسية للعملية الديمقراطية وفي طليعتها التداول السلمي

يصبح الاتحاد الأوروبي أكثر اتصالاً بالمجتمع المدني الإسلامي في تلك الدول؟".

وسلم وزراء الخارجية بأن الحديث مع جماعات تتبنى تأويلات تقليدية لأحكام الشريعة الإسلامية ووجهات نظر محافظة للغاية بشأن دور المرأة في المجتمع سيكون موضوعاً بالغ الحساسية سياسياً في بعض دول الاتحاد الأوروبي وتحدثوا عن وضع معايير لمثل هذا الحوار. وقال دبلوماسيون إن بريطانيا والدانمارك أيدتا إجراء محادثات مع النشطاء الإسلاميين المعتدلين. ولم يعارض أحد هذا الطرح.

وتساءلت الوثيقة بينما يواجه الوضع القائم تحدياً في العديد من دول المنطقة ما الذي يمكن للاتحاد الأوروبي أن يفعله لإقناع الحكومات القائمة بالتخلي عن بعض سلطاتها والسماح بظهور أحزاب سياسية معتدلة ومنظمة. ومن الممكن أن يضع الحديث مع جماعات إسلامية الاتحاد الأوروبي في موقف تصادمي مع إسرائيل والحكام العرب الحاليين ويثير أسئلة محرجة بشأن اتصال الأوروبيين بمنظمات إسلامية.

فحركة المقاومة الإسلامية (حماس) على سبيل المثال مدرجة على قائمة المنظمات الإرهابية في الاتحاد الأوروبي بينما لا يدرج الاتحاد حزب الله في تلك اللائحة. وقال دبلوماسيون إن ثمة موافقة من حيث المبدأ على اقتراح إسباني بعقد قمة يورومتوسطية في برشلونة في نوفمبر/تشرين

للسلطة. ولاحظت أن الولايات المتحدة ليست بعيدة عن هذا المناخ الذي ظهرت بعض مقدساته في اتصالات علنية أو سرية تجريها أطراف غربية مع قوى إسلامية في مصر وسورية وفلسطين ودول أخرى.

واعترفت المصادر أن الحوار مع الإسلاميين المعتدلين لن يكون سهلاً بسبب الأجواء القائمة في المنطقة، فضلاً عن أنه قد يثير مخاوف حكومات تخشى أن يستغل الإسلاميون صناديق الاقتراع للاستيلاء على السلطة ثم تعطيل العملية الديمقراطية.

وفي تطور يصب في الإطار نفسه، افادت «رويترز» أن وثيقة قدمت أمس إلى وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي، في اجتماع غير رسمي في لوكسمبورغ، وهي تدعو إلى بحث فكرة الحوار مع تنظيمات إسلامية معارضة في الشرق الأوسط للتشجيع على الانتقال نحو الديمقراطية في هذا الجزء من العالم.

وتساءلت الوثيقة، التي شارك في إعدادها خافيير سولانا منسق الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي والرئاسة الأوروبية: «هل حان الوقت كي يصبح الاتحاد الأوروبي أكثر اتصالاً بالمجتمع المدني الإسلامي في تلك الدول.»

وسلم وزراء الخارجية بأن الحديث مع جماعات تتبنى أحكام الشريعة الإسلامية ولها وجهات نظر محافظة للغاية بشأن دور المرأة في المجتمع سيكون موضوعاً بالغ الحساسية

سياسياً في بعض دول الاتحاد الأوروبي، وتحدثوا عن وضع معايير لمثل هذا الحوار.

وتساءلت الوثيقة: «بينما يواجه الوضع القائم تحدياً في العديد من الدول في المنطقة ما الذي يمكن للاتحاد الأوروبي أن يفعله لاقناع الحكومات القائمة أن تتخلى عن بعض سلطاتها والسماح بظهور أحزاب سياسية معتدلة ومنظمة.»

ونقلت «رويترز» عن ديبلوماسيين وجود موافقة مبدئية على اقتراح إسباني بعقد قمة أورو متوسطية في برشلونة في تشرين الثاني (نوفمبر) لمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لاتفاق التجارة والمساعدات والتعاون السياسي مع الدول المجاورة في الجنوب.

وستكون هذه أول قمة من نوعها، وإذا نجحت، فإنها ستضم معاً للمرة الأولى رئيس الوزراء الإسرائيلي إرييل شارون والرئيس السوري بشار الأسد. وتعثرت الجهود السابقة ولاسيما من جانب فرنسا لتنظيم مثل هذا الاجتماع بسبب الصراع العربي - الإسرائيلي.

مختصر المقال رقم ٢

الحوار الأمريكي — الأوروبي مع

الحركات الإسلامية..

الفرص والتحديات /مركز

الخليج للدراسات الاستراتيجية

(أخبار الخليج)

٢٠٠٥/٥/٩

أكدت مجلة «يو. إس. نيوز» في عددها الصادر يوم ١٨ ابريل أن واشنطن تعمل على تشجيع الحوار مع الإسلاميين المعتدلين بهدف محاصرة ما تصفه «بالإسلام الأصولي» الذي يعتبر المصدر الرئيسي للأفكار المعادية للولايات المتحدة. وفي وثيقة شارك في إعدادها الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد «خافيير سولانا»، تقترح أوروبا «الدخول في حوار مع قوى إسلامية معتدلة في الشرق الأوسط بهدف تسهيل إجراء الإصلاحات السياسية في المنطقة، وحرمان المتطرفين من استغلال مشاعر الإحباط السياسي والتهميش والفشل الاقتصادي في إنتاج واستقطاب أجيال جديدة من الإرهابيين»، ووفقاً لهذه الوثيقة فإن على الاتحاد الأوروبي أن يصبح أكثر اتصالاً بالمجتمع المدني الإسلامي، وأن يبذل ما في وسعه لإقناع حكومات المنطقة بأن تتخلى عن بعض سلطاتها والسماح بظهور أحزاب سياسية معتدلة ومنظمة بشرط موافقة القوى الإسلامية المعنية على المرتكزات الأساسية للعملية الديمقراطية وفي مقدمتها نبذ العنف والتداول السلمي للسلطة. ويذهب محللون إلى أن التوجهات الأمريكية

والأوروبية السابقة ربما تعبر عن تغيرات شبه نهائية في استراتيجيات التعامل مع الحركات والتيارات الإسلامية، وأن هذه التوجهات جاءت محصلة لعدة عوامل، أهمها: إدراك الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي أن سياساتهما السابقة الخاصة بتجاهل الحركات الإسلامية غير المنخرطة في العنف، والساعية إلى لعب دور سياسي مباشر في مجتمعاتها كانا خطأً كبيراً لأنها ساوت بين كل هذه الحركات من جانب، وأعطت أولوية للتفسير العربية الرسمية - وهي تفاسير سلبية وغير حقيقية في الغالب - حول ماهية وأهداف هذه الحركات، كما باتت الولايات المتحدة وأوروبا على قناعة أكدتها مراكز الأبحاث بهما أن أفضل وسيلة لاحتواء مخاطر التطرف والإرهاب ودفع عملية الإصلاح السياسي والديمقراطي في العالمين العربي والإسلامي هي الحوار مع الحركات الإسلامية المعتدلة التي تنبذ العنف، خاصة تلك التي تتمتع بشعبية واسعة، وأنهما ارتكبتا خطأً فادحاً عندما وضعتا كل الحركات الإسلامية في «سلة الإرهاب» واعتمدتا استراتيجية واحدة تقوم على المواجهة الأمنية والعسكرية معها. ويذهب هذا الاتجاه إلى أن «قمع الإسلاميين وتهميشهم لم يكونا حلاً ناجحاً، وأن

في البلدان العربية عبر توسيع مجالات المشاركة السياسية، وكذلك الحوار مع الحركات الإسلامية المعتدلة لحشد تأييدها في الحرب على الإرهاب لتفادي الخلط بين الإسلام والإرهاب.

وقال المسؤول الأميركي إن التعاطي والحركات الإسلامية شأن يهم كل دولة على حدة، في سياق احترام قيم حقوق الإنسان. وكشف أن نظرة بلاده إلى «جماعة العدل والإحسان» المغربية التي يتزعمها الشيخ عبدالسلام ياسين، كانت تصنفها في نطاق الحركات المتطرفة، غير أنه بالمقارنة مع بقية الحركات في المشرق العربي مثل «حماس» و«الجهاد الإسلامي» و«حزب الله»، فإنها تبدو أكثر اعتدالاً.

وأبدى استغرابه من أنباء تردت عن الحوار مع الحركات الإسلامية في المغرب، وتصوير الموضوع كما لو كان تحولاً في موقف الإدارة الأميركية. وقال: «إننا مهتمون بتجربة الانفتاح في المغرب، حيث تضطلع تيارات إسلامية معتدلة بأدوار بناءة. لكننا لا نتحاور مع غير الحركات المشروعة التي تنبذ العنف والتطرف».

وجاء تصريح المسؤول الأميركي في ضوء حدوث تحول في الموقف من الحركات الإسلامية على ضوء تقرير أعدته مؤسسة مختصة في الدراسات السياسية، خلصت إلى أن الحوار مع الإسلاميين المعتدلين من شأنه أن يعزل التيارات الإسلامية المتطرفة. ونقل

الديمقراطية قد توفر فرصة للحد من التطرف وتحجيم خطر الإرهاب» وبصفة عامة، فإن الأهداف المعلنة للتوجهات الأمريكية والأوروبية، نحو إجراء حوار مع بعض الحركات الإسلامية تتفق مع استراتيجية الجانبين في دفع عملية الإصلاح السياسي والديمقراطي في الدول العربية من جهة، ومحاربة الإرهاب من جهة ثانية، فيما يمكن ربط الأهداف الحقيقية لهذه التوجهات بالمحاولات الأمريكية لإعادة صياغة الخريطة السياسية والاقتصادية والثقافية للمنطقة بما يتفق مع المصالح الأمريكية والأوروبية، التي باتت واضحة للجميع.

أميركا تضع شرطين للحوار مع الإسلاميين: العمل في نطاق الشرعية ونبذ العنف

الرباط - محمد الأشهب الحياة -
٢٠٠٥/٠٦/٢٢

رهن مسؤول أميركي بارز أي حوار مع الحركات الإسلامية المعتدلة بالتزام شرطين: أن تكون ممثلة في البرلمان، أي تعمل في نطاق مشروع، وأن تنبذ العنف.

وقال المسؤول الأميركي، الذي رفض كشف اسمه، إن هذا الاختيار نابع من حرص واشنطن على دعم الإصلاحات الديمقراطية

عن السفير الأميركي في الرباط توماس رايلي القول إن واشنطن تشجع الحوار مع الجميع، وأن هناك مراجعة للموقف من الحركات الإسلامية المعتدلة التي تنبذ العنف وتعمل في نطاق مشروع، في حين بدأ أن الاتحاد الأوروبي، الذي أبدى انفتاحاً ملحوظاً على التيارات العلمانية ومكونات المجتمع المدني، ينحو بدوره في اتجاه فتح الحوار مع الحركات الإسلامية المعتدلة ذات الحضور القوي في المجتمعات العربية.

إستراتيجية أمريكا للتعامل مع الإسلام

إبراهيم غالي - إسلام أون لاين.نت

٢٠٠٥-٤-٢٠

في جبهة غير مرئية في الحرب على ما تسميه "الإرهاب"، أنفقت الولايات المتحدة ١,٣ مليار دولار، منذ هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١؛ لتغيير وجه الإسلام ذاته والترويج للقيم الأمريكية بين المسلمين في خطة إستراتيجية غير مسبقة وضعتها أجهزة الاستخبارات الأمريكية تشمل نحو ٢٠ دولة عربية وإسلامية.

وأبرز الأدوات التي تعتمد عليها هذه الإستراتيجية هي الشعر والنكات السياسية والموسيقى؛ بل وشملت أيضاً الإسهام في ترميم المساجد والآثار الإسلامية، بالإضافة إلى استحضار تكتيكات وأساليب الحرب الباردة ضد الشيوعيين.

وفي الطبعة الإلكترونية لعدد ٢٥-٤-٢٠٠٥، اعتبرت مجلة "يو إس نيوز أند وورلد ريبورت" الأمريكية أن الإستراتيجية الأمريكية أعنف حملة سياسية منذ انتهاء الحرب الباردة مع الكتلة الشيوعية.

وفي تقرير تحت عنوان "قلوب وعقول ودولارات"، ذكرت "يو إس نيوز أند وورلد ريبورت" أن الإدارة الأمريكية تقوم بتمويل وسائل الإعلام والمراكز البحثية وتدفع عشرات الملايين من الدولارات في دول عربية وإسلامية ليس للتأثير في المجتمعات الإسلامية فحسب بل والتأثير في الإسلام ذاته.

ورغم تخوف بعض المسؤولين الأمريكيين من تحول تلك الحملة إلى حرب دينية، فقد أكدوا أن واشنطن لا يمكنها البقاء في مقعد المتفرج على المواجهة بين "الإسلام المعتدل والإسلام المتطرف" التي سيتأثر بها نحو مليار مسلم في جميع أنحاء العالم.

وتؤكد تلك الإستراتيجية أن المصالح الأمريكية يجب ألا تهتم فقط بما يحدث داخل العالم الإسلامي، بل وتهتم أيضاً بالإسلام نفسه، وهي تعتمد على دعم "المسلمين المعتدلين والجماعات الإصلاحية للترويج للقيم المشتركة من الديمقراطية وحقوق الإنسان والتسامح".

وحدد مسؤولون بالاستخبارات المركزية الأمريكية ٦ دول كهدف رئيسي لما أسموه "حرب الدبلوماسية العامة" في

شهر فبراير ٢٠٠٥، وهي: الصين، ومصر، وفرنسا، وإندونيسيا، ونيجيريا، وفنزويلا.

برامج الحرب الباردة

وذكرت "يو إس نيوز أند وورلد ريبورت" أن الاستخبارات المركزية الأمريكية استعانت ببرامج وإستراتيجيات استخدمتها في الحرب الباردة ضد الكتلة الشيوعية.

وأكد بيتر رودمان أحد مساعدي وزير الخارجية السابق هنري كيسنجر ويعمل حاليا مساعدا لوزير الدفاع الأمريكي لشئون الأمن الدولي.. أن الاستخبارات الأمريكية استنسخت مخططات كاملة استخدمتها في الحرب الباردة للتفريق بين الشيوعيين المعتدلين والشيوعيين المتطرفين، لاستخدامها في الحرب على "الإسلام المتطرف".

وأوضح مسئولون أمريكيون أنه بدأ استخدام وسائل الإعلام الإسلامية والقادة الدينيين والأحزاب الإسلامية، للمساعدة في التأثير في المجتمعات الإسلامية.

ونقلت المجلة الأمريكية عنهم أن واشنطن قامت بتمويل محطات إذاعة إسلامية وبرامج تليفزيونية ونظمت "دورات تعليمية" في المدارس البحثية وورش العمل السياسية للترويج للإسلام المعتدل في أكثر من ٢٤ دولة إسلامية على الأقل.

كما سعت إلى ترميم المساجد وإنشاء المدارس الإسلامية من خلال المساعدات الأمريكية؛ وهو ما يثير التساؤل في واشنطن حول شرعية تلك المشروعات، خاصة أن الدستور الأمريكي يفصل بين الدولة والدين.

كما مولت الإدارة الأمريكية تدريب أئمة المساجد وعمليات ترميم مساجد وآثار إسلامية في ٩ دول، منها: مصر وتركمانستان وإندونيسيا وباكستان وقيرغيزستان وأوزباكستان.

واستخدمت الإدارة الأمريكية في هذه الإستراتيجية البرامج الموسيقية والنكات السياسية، والشعر، لتمير وجهات النظر الأمريكية في العالم الإسلامي، بالإضافة إلى دعمها لمحطة راديو "سوا" وتلفزيون "الحرّة" الأمريكيين الموجهين للعرب.

كما مولت النسخة العربية من البرنامج التلفزيوني الأمريكي الشهير "عالم سمس" الذي أصبح من أشهر برامج الأطفال في التلفزيون المصري. كما مولت هيئة المعونة الأمريكية العديد من البرامج التي تتحدث عن التسامح والحرية في الفضائيات العربية. وفي مدغشقر مولت السفارة الأمريكية كل أنواع وسائل الإعلام الإسلامية؛ بداية من الكتاب المترجم وحتى الراديو والتلفزيون.

الإخوان والسعودية

ومن التكتيكات التي اتبعتها الاستخبارات الأمريكية هي شن حملات

القادة في السعودية أكدوا أنهم يحاربون التطرف.

بين الإخفاق والنجاح

وتقول مجلة "يو إس نيوز آند وورلد ريبورت": الفوضى تدب في أوصال هذه الإستراتيجية؛ فرغم أن العاملين في مجلس الأمن القومي بالبيت الأبيض وضعوا مئات الاقتراحات للتحرك؛ فإنه في أغلب الأحيان لا يتم التفاعل مع هذه الإستراتيجية من جانب المستهدفين منها. وأضافت أن البيت الأبيض في محاولة منه لعلاج هذا الوضع أنشأ وظيفة نائب مستشار الأمن القومي لشئون الاتصال العالمي.

واستدركت أن الإدارة الأمريكية متفائلة بنجاح تلك الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط بعد الاحتجاجات اللبنانية ضد الوجود السوري في لبنان؛ وهو ما يعطي مؤشرا على التحرك نحو خطوات أخرى وإجراء انتخابات ناجحة في المنطقة.

لكن خبراء متخصصين في شئون الإرهاب والعالم الإسلامي قالوا: المشكلة أعمق من ذلك، وحذروا من أن الأوضاع ربما تتحول إلى الأسوأ وليس الأفضل، وأشاروا إلى تقرير الاستخبارات المركزية الأمريكية "سي آي إيه" في ديسمبر عام ٢٠٠٤ الذي حذر من أن طوابير العاطلين تجعل من السهل تجنيد الجماعات الإرهابية للشباب في الوطن العربي.

وأشارت الصحيفة الأمريكية إلى أن تزايد المقاومة ضد الأمريكان في العراق

سرية لتشويه صورة المناهضين لأمريكا بالإضافة إلى العمل مع الميليشيات والجماعات الإسلامية التي تعارض تنظيم القاعدة.

ووفقا لمجلة "يو إس نيوز آند وورلد ريبورت"، سعت الولايات المتحدة إلى إبرام اتفاقات سلام مع الجماعات الإسلامية التي تتبذ العنف وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين التي أكد قاداتها خاصة في مصر والأردن معارضتهم بشدة لتنظيم القاعدة.

واعتت مصادر أمريكية أن مسئولين بالاستخبارات الأمريكية عقدوا اجتماعات مع جماعة الإخوان المسلمين، وأعضاء من جماعة "ديوباندي" الباكستانية الأصولية التي عارضت تنظيم القاعدة؛ وذلك من أجل إصدار فتوى تطالب بوقف دعاوى الجهاد ضد أمريكا والعمل على إقناع الجماعات الجهادية بنبذ العنف.

يُذكر أن المرشد العام للإخوان المسلمين محمد مهدي عاكف أعلن في حوار مع "إسلام أون لاين.نت" أن الجماعة لا ترغب بالحوار مع إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش، وأنه في حال تلقيها طلبًا من أمريكا بذلك فإنها تشترط أن يتم الحوار عن طريق الخارجية المصرية.

وذكرت الصحيفة أن المسئولين الأمريكيين ناقشوا دور السعودية في إستراتيجية كسب "القلوب والعقول" هذه، وأكدوا أنهم سيطلبون من الرياض إتاحة الفرصة أمام المسلمين المعتدلين، خاصة أن

٢٠٠٥-٤، قال "بيتر سينجر"، من معهد بروكينجز القريب من دوائر صنع القرار الأمريكية: إن الولايات المتحدة مستعدة للقبول بمشاركة القوى الإسلامية مثل حماس وحزب الله في عملية الإصلاح والديمقراطية بالوطن العربي "شريطة أن يلقوا بالسلاح أولاً ثم ينضموا بعد ذلك إلى العملية الديمقراطية السارية في بلادهم".

وفي هذا السياق أيضاً أكد "سكوت كاربنتر" نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشئون الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمال عزم بلاده مساعدة القوى المؤيدة للإصلاح في المنطقة، وأنها مستعدة للقبول بالتعامل مع تلك القوى "حتى وإن كانت إسلامية".

كما أكد على أن واشنطن مستعدة لتقبل نتائج الانتخابات الديمقراطية في المنطقة حتى وإن أدت نتائجها إلى وصول قوى إسلامية إلى سدة السلطة في الدول العربية، وهو ما سبق أن أشارت إليه أواخر مارس ٢٠٠٥ وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس.

وَضْرِبَ مَثَلاً عَلَى ذَلِكَ قَائِلاً: "لَمْ نَتَدَخَلْ فِي نَتَائِجِ الْإِنْتِخَابَاتِ فِي الْعِرَاقِ وَرَأْسِ الْحُكُومَةِ الَّتِي تَمَّ إِنتِخَابُهُ إِسْلَامِيًّا"، فِي إِشَارَةٍ إِلَى إِبْرَاهِيمَ الْجَعْفَرِيِّ رَأْسِ حِزْبِ الدَّعْوَةِ الشَّيْعِيِّ.

وتابع كاربنتر قائلاً: "خلال اجتماعات المنتدى تساءل كثيرون عما إذا كانت واشنطن مستعدة بالفعل للقبول بتبعات

يؤثر أيضاً بالسلب في نجاح الإستراتيجية الأمريكية.

وقالت "يو إس نيوز أند وورلد ريبورت": المناهضون لأمريكا يلجئون إلى الأناشيد الجهادية وأسطوانات الفيديو التي تملأ شوارع العواصم العربية، بالإضافة إلى أن أغلب القادة في المنطقة يعتقدون أن أمريكا تحارب العالم العربي والإسلام نفسه وليس الإرهاب.

أمريكا تقبل بمشاركة الإسلاميين في الإصلاح

الدوحة- فرحات العبار- وحدة الاستماع والمتابعة- إسلام أون لاين.نت

٢٠٠٥-٤-١٣

أكد خبراء ومسؤولون أمريكيون مشاركون في "منتدى أمريكا والعالم الإسلامي" بالدوحة أن واشنطن مستعدة للقبول بمشاركة قوى إسلامية مثل حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وحزب الله اللبناني في عملية الإصلاح بالشرق الأوسط شريطة أن يلقوا بالسلاح. كما أكد هؤلاء الخبراء والمسؤولون أن بلادهم مستعدة أيضاً للقبول بوصول القوى الإسلامية للحكم بطريقة ديمقراطية.

وقبول هذا الطرح بتشكك بعض المشاركين بالمنتدى الذي شارك في تنظيمه مركز بحثي أمريكي.

وخلال جلسة بعنوان "الانتخابات ونتائجها" في آخر أيام المنتدى الثلاثاء ١٢-

الديمقراطية في المنطقة؟ والإجابة هي: نعم".

انعدام ثقة

من جانبه اتفق "روبرت بلاكويل" أحد كبار مسؤولي البيت الأبيض السابقين والمختصين بشئون العراق مع سينجر وكاربنتر مضيفا أن "الديمقراطية والتعددية بدأتا بالفعل في مد جذورهما بالشرق الأوسط".

ونقلت صحيفة "جالف نيوز تايمز" على موقعها الإلكتروني الثلاثاء عن بلاكويل قوله: "الموقف آخذ في التحسن سواء على الصعيد العراقي أو بين الفلسطينيين والإسرائيليين أو في أفغانستان".

إلا أنه أشار في الوقت نفسه إلى أن انعدام الثقة بالولايات المتحدة ونواياها في التدخل بالعالم الإسلامي لا يزال شائعا، وهو ما بدا من خلال المنتدى.

تشكك..

لكن مشاركين بالمنتدى تشككوا في الأطروحات التي قدمها الأمريكيون واستشهدوا على ذلك بتجاهل معهد "بروكينجز" دعوة رموز الحركات والتيارات الإسلامية المعتدلة للمنتدى إلى جانب الشخصيات البارزة أمثال العلامة الشيخ يوسف القرضاوي والشيخ راشد الغنوشي.

وقال الصحفي التونسي صلاح الدين الجورشي لـ"إسلام أون لاين.نت": "إن نحو ٢٨ من ممثلي التيارات الإسلامية حضروا

منتدى العام الماضي في حين لم يحضر هذا العام إلا حوالي ١٠ أشخاص". وتساءل مستكرا: "لماذا هذا التراجع؟".

الدكتور "خورشيد أحمد" ممثل "الجماعة الإسلامية" الباكستانية تشكك أيضا في النوايا الأمريكية، معتبرا أن واشنطن "لا تزال تمارس سياسة الاستثناء ضد الإسلاميين، حيث قصرت رئاسة جلسات المنتدى على القوى العلمانية.. ما تزال (واشنطن) لا تتقبلنا".

الدكتور "حسام بدرأوي" رئيس لجنة التعليم والبحث العلمي بمجلس الشعب المصري (البرلمان) وقيادي بارز بالحزب الوطني الحاكم، رأى ضرورة أن تكون هذه الحركات الإسلامية ممثلة في المنتدى "حتى يمكن معرفة كيف يفكر هؤلاء (الإسلاميون)"، مشيرا إلى أن "القوى الإسلامية فاعلة في المنطقة وبالتالي فإن هناك حاجة لإدماجها في العملية الديمقراطية".

فرصة

في المقابل اعتبر بعض المشاركين بالمنتدى أن أمام القوى الإسلامية "فرصة" ينبغي عليهم السعي لانتهازها وامتلاك إستراتيجية واضحة للحوار.

وقال الجورشي: "هناك فرصة للجماعات الإسلامية كي تستفيد من هذا الحوار والتقارب وخاصة أننا نعيش تحت أنظمة قمعية وأن هذا سبيل سياسي لإحداث التغيير". واعتبر الجورشي أن "مشكلة

الجماعات الإسلامية تكمن في أنها لا تمتلك إستراتيجية واضحة للقيام بذلك".

وردا على سؤال في هذا السياق، قال "رضوان مسمودي" رئيس "مركز دراسات الإسلام والديمقراطية" لـ "إسلام أون لاين.نت": "مطلوب منا كمسلمين السعي لمحاورة الآخر لا أن نبحت عن نواياه"، مبديا تخوفه من "أن تقوت الحركات الإسلامية الفرصة ولا تحسم أمرها من الحوار مع الغرب من عدمه".

يذكر أن المنتدى الذي بدأ أعماله الأحد ١٠-٤-٢٠٠٥ عقد بدعوة من معهد "بروكينجز" ورعاية الحكومة القطرية وبمشاركة ١٥٠ شخصية تلتهم من الولايات المتحدة، والباقون يمثلون ٣٥ دولة عربية وإسلامية.

وقال القائمون على المنتدى: إنه هدف لبناء علاقة جديدة بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي ومحاولة لرأب الصدع الذي نشأ في هذه العلاقة في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر، والسعي لمحاولة تفهم كل طرف للآخر من خلال الحوار.

أمريكا تسعى إلي تحسين صورتها القبیحة في أعين الشعوب العربية عبر الحوار مع قوى جماهيرية

معارضون إسلاميون يجتمعون بشخصيات غربية وأمريكية غير رسمية بمدينة مراكش المغربية مراكش - القدس العربي - ٢٤/٤/٢٠٠٥

من عهد الغني بلوط: علمت القدس العربي من مصادر متعددة أن لقاء جمع بمدينة مراكش المغربية بين معارضين إسلاميين من شرق المنطقة العربية، وبين شخصيات أمريكية وأوروبية غير رسمية، تباحث فيه الطرفان طيلة خمسة أيام عددا من القضايا ذات البعد الإقليمي والدولي، وخاصة الاحتلال الأمريكي للعراق والقضية الفلسطينية والوضع في الأردن وسوريا ومصر، وقضايا ثقافية وحقوقية وإعلامية ومتعددة. وفيما لم تكشف مصادرنا عن الشخصيات الغربية التي قالت عنها أنها شخصيات غير رسمية مؤثرة في القرار، قالت إن اللقاء الذي بدأ ليل يوم الأحد ١٧ نيسان (أبريل) الجاري وانتهي ظهر يوم الخميس ٢١ منه ولم يفتح في وجه الإعلام، حضره باحثون وسياسيون وصحفيون ذكرت منهم كل من الدكتور محمد عياش الكبيسي ممثل هيئة علماء المسلمين العراقية في الخارج، والمحلل السياسي الدكتور عاطف الجولاني مدير جريدة السبيل المعارضة في الأردن والمهندس أبو العلا ماضي رئيس حزب الوسط المصري المحظور ومدير مركز الدراسات الدولية، والدكتور إبراهيم بيومي غانم، وشخصيات أخرى من حركة الأخوان المسلمين بسورية لم تذكرها.

وأضافت مصادرنا ان هذا الحوار العربي الأمريكي الأوروبي يأتي ضمن الحوارات العادية التي تقام هنا وهناك من طرف العقلاء من الطرفين أجل بناء الجسور والدفع بحوار

الحضارات (وليس صراع الحضارات) إلي الأمم، وتلطيف المناخ المحقق بين الشرق والغرب، ومحاولة تفهم الطرفين كيف تتخذ القرارات هنا هناك وهذا لا يعني الموافقة علي هذه القرارات. وأشارت نفس المصادر أن مثل هذه الحوارات وإن كانت تجمع شخصيات غير رسمية إلا أن لها تأثير علي المدى الطويل في تغيير الرأي العام الذي يمكن أن يؤثر بدوره علي صناعات القرار وتغيير السياسات مؤكدة أن الجانب العربي الذي قصر في الانفتاح علي الآخر جعله لا يعرفه بـ بـل ويعاديـة.

وأضافت المصادر نفسها أن الطرف العربي استعرض العديد من وجهات النظر حول المقاومة في العراق التي قال عنها إنها مشروعة، مفرقا بينها وبين العمليات الهمجية التي يرتكبها البعض في حق المدنيين، مشيراً أن عدم إتاحة الفرصة للمقاومة من أجل عرض موقفها عبر الوسائل الإعلامية المتاحة، يجعلها عرضة للتشويه والتضييق ، كما ذكر المحاور العربي عدة وقائع أصدر فيها الاحتلال الأمريكي بيانات تبين فيها أنه مجرد أكاذيب، وهي رسالة تضيف مصادرها أريد بها جعل المحاورين الغربيين يعرفون أن حكوماتهم تكذب عليهم في كثير من القضايا مثل ما كذبت عليهم في تبريرها لاحتلال العراق بوجود أسلحة دمار شامل به. وأضاف المحاورون العرب حسب مصادرها "أن النموذج العراقي ليس النموذج الأمثل لفرض الديمقراطية علي الشعوب، كما أن الانحياز الدائم لأمريكا للدولة الصهيونية ودعمها

للأنظمة الدكتاتورية في البلاد العربية يوجب الغضب ضد أمريكا وغيرها، لذا يجب حل هذه المشاكل عاجلاً، كما أن هذا الحوار من شأنه أن يبدد غير القنوات الرسمية مخاوف حكومات تخشي أن يستغل الإسلاميون صناديق الاقتراع للاستيلاء علي السلطة ثم تعطيل العملية الديمقراطية. لقاء مراكش هذا الذي دام خمسة أيام بعيداً عن أعين المتتبعين لا شك أنه يأتي ضمن لقاءات الحوار التساقية للولايات المتحدة وأوروبا عبر وسائط غير رسمية، حسب ما رآه كثير من المتتبعين، وذلك لمعرفة وجهات نظر الحركات الإسلامية المعارضة والتي بدا دورها وازناً، في حركة مقاومة الاحتلال والتأثير علي كثير من القضايا الشائكة في المنطقة مثل التشجيع علي الانتقال إلي الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحرية الصحافة وغيرها من ملفات الأجنحة الأمريكية، وهي لقاءات اكتسبت في الآونة الأخيرة زخماً غير اعتيادي قياساً بجولات الحوار الماضية التي اتسمت بالاختزال والاقتضاب. كما أن لقاء مراكش يأتي في صيرورة زمنية وسياسية من أجل الانتقال من حوار الأحزاب المدمجة في العملية السياسية، إلى حوار المنظمات المعارضة وذلك ما فعلته الولايات المتحدة التي كانت قد وضعت حركة حماس وحزب الله علي قوائم الإرهاب ومن ثم عادت والتفت علي قرارها بالاتصالات غير الرسمية كما حدث مؤخراً في بيروت. كما أوروبا من جهتها أصدرت قراراً يدعو إلى الحوار مع المعارضة الإسلامية في شرق

المنطقة العربية، حيث أصبح الحديث عن قبول الإسلاميين في السلطة جدلية كبيرة في الأوساط الأكاديمية الغربية والرسمية كذلك. كما الحكومات الأوروبية تشعر أيضا بالحاجة إلي إطلاق حوار مع قومي إسلامية معتدلة في المنطقة لتسهيل إجراء الإصلاحات التي ترمي إلي حرمان المتطرفين من استغلال مشاعر الإحباط واليأس والتهميش والفشل الاقتصادي لإنتاج أجيال جديدة من الانتحاريين .

متتبعون إسلاميون رأوا أن مثل هذه الحوارات لا جرم فيها، إذ الأصل في الإسلام هو قبول سماع الرأي والآخر ومحاورته، لكن أكدوا في مقابل ذلك علي أن هناك ثوابت دينية أصلا لا ينبغي أن يساوم عليها، كما أن الثوابت الوطنية لن تكون محل نقاش فلا يمكن بتاتا أن يقبل أي عربي شريف الاحتلال في أي حال من الأحوال، و نحن نرفض أن نعتدي علي الولايات المتحدة مثلما نرفض اعتدائها علي أرضنا وإنساننا ونحن لسنا مع أعمال هوجاء نضرب ضربات عشوائية هنا وهناك باسم الإسلام كما جاء علي لسان راشد الغنوشي أحد الأسماء البارزة في المعارضة الإسلامية.

كما أضاف الغنوشي في حديث لجريدة السبيل الأردنية أن من ثوابتنا أن قرارنا كأوطان أو أحزاب قرار لا يكون تحت وصاية طرف كالولايات المتحدة أو غيرها ، مؤكدا ألا يجب لا تكون هذه الحوارات في الخفاء، ولماذا نحاور من وراء ظهر شعبنا ففي الخفاء تقع الجرائم السياسية، يجب أن تكون الحوارات في وضوح النهار وليست من وراء ظهر الشعوب .

لكن السؤال الأهم كما قال الغنوشي هو لماذا يحاوروننا، مجيبا أنهم يفعلون ذلك لأننا قوة في الميدان.. وأيضا لان هذا الآخر لم يستطع أن يستغنى عنا وان مصالحه تضررت بتجاهلنا وكذلك بالرهان فقط على خصومنا.

مضيفا أن الولايات المتحدة الآن في مأزق حقيقي وسياساتها تعاني مأزق في العراق وفلسطين ومع روسيا والصين وأوروبا، مما يجعلها تبحث عن الوسائط من أجل الحوار. كما نصح الغنوشي الطرف الإسلامي عدم تحقير الذات أثناء أي حوار ولا التهوين من القدرات ، مضيفاً علينا أن نثق بأنفسنا بعد أن نثق بربنا ثم جماهيرنا، وان نحاور كل الأطراف الإقليمية والدولية، ونحن لا نحاور محتلاً إلا من أجل خروجه .

باحثون قالوا إن الجدوي من الحوار المباشر مع دوائر غير رسمية قريبة من صنع القرار الأمريكية هو أنه يقطع الطريق على أصحاب النفوذ الموالين للدولة الصهيونية في أمريكا، كما يقطع الطريق أمام الأنظمة العربية التي اتخذت هذه الحركات ذريعة للاستمرار في الحكم، وهو ما قال به الدكتور إسماعيل مقدسي الباحث في شؤون الشرق الأوسط والمقيم في الولايات المتحدة، الذي أكد أن الحوار من شأنه أن يدفع الطرفين لزيادة نقاط التوافق وتخطي العديد من نقاط الخلاف، ويخلق قدراً معقولاً من الثقة المتبادلة، حيث سيصل الإسلاميون إلي نتيجة، مفادها أن الولايات المتحدة علي المستوي الشعبي وعلي مستوي دوائر صنع القرار ليست معادية للإسلام والمسلمين لمستوي يصعب تجاوزه أو

حله، لأن ذلك يرجع لجهل الأمريكيين بالإسلام، وثانيا الحوار سيؤدي إلي مزيد من القناعة الأمريكية والغربية بمدي أهمية انتشار الديمقراطية الحقيقية في الوطن العربي بعد تبديد أهم المخاوف الأمريكية من وصول بعض الحركات المناوئة للسياسة الأمريكية للحكم. وبذلك يتبين أن الولايات المتحدة جادة في الولايات المتحدة جادة في فتح قنوات مباشرة وعلنية للحوار مع الإسلاميين، نظرا لرغبتها في فهم واستكشاف الحركات الإسلامية، واقتناعها بوجودها المباشر في الشارع العربي، كما أن هناك قناعة أمريكية بأن الحوار مع الإسلاميين ربما يؤدي إلى تحسين صورتها في العالم الإسلامي على المستوى الجماهيري، ويقضى على مقولة صراع الثقافات والحضارات، لأن القطيعة تولد الحقد والغضب، بينما الحوار يساعد على التفاهم.

كما أن ليس من الأهداف الأمريكية للتحاور مع الإسلاميين عبر قنوات غير رسمية أن تمارس ضغوطا علي النظم العربية القائمة لتقديم تنازلات جديدة بقدر ما تُعني بتوفير مساحة من الحرية لتعبير القوي المختلفة عن آرائها بدلا من اللجوء للعنف، وخلق حركة سياسية يشارك فيها من يحظون بجماهيرية في بلدانهم.

تباين إسلامي بشأن الإصلاح الأمريكي

ليستر (إنجلترا) - نور الدين العويدي (قدس برس) - إسلام أون لاين.نت/ ٨-٤-٢٠٠٥

تباينت وجهات نظر باحثين وناشطين عرب ومسلمين، بشأن علاقة التيار الإسلامي بمشاريع الإصلاح الأمريكية في المنطقة العربية والإسلامية. فقد ذهب البعض إلى ضرورة البحث عن نقاط الالتقاء بين التيار الإسلامي وبرامج الإصلاح الأمريكية، على اعتبار أن الأوضاع العربية تشكو من حالة من الانسداد والعجز عن التغيير من الداخل، وأن الضغوط الأمريكية تصلح للاستفادة منها، ذهب آخرون إلى أن أي تغيير سيتم في المنطقة سيصب في خدمة مشروع الهيمنة الإسرائيلي.

ونقلت وكالة "قدس برس" للأبناء الجمعة ٨-٤-٢٠٠٥ عن الباحث والمفكر الفلسطيني منير شفيق في ندوة "الحركة الإسلامية ومشاريع الإصلاح الأمريكية"، التي أقامها مركز المنظر السياسي، في مدينة ليستر البريطانية الأسبوع الحالي، أنه لا يمكن فهم مشاريع الإصلاح في العالم العربي، التي تتقدم بها الولايات المتحدة إلا من خلال فهم الإستراتيجية الأمريكية، التي تستهدف فرض المشروع الصهيوني الإسرائيلي على المنطقة العربية والإسلامية.

واعتبر شفيق أنه "إذا دققنا في السياسة فسنجد أنه لا خلاف بين المشروع الأمريكي والطروحات الصهيونية، وإذا دققنا في طبيعة المشروع الأمريكي فسننتبين أنه يتطابق تماما مع ما تطالب به إسرائيل".

وقال إن المقصود من الإصلاح استغلال أضعف نقطة في الدول العربية وهي المسألة المتعلقة بالحرية والديمقراطية، مشددا على أن هذا الأمر ليس مقصودا بذاته، وإنما لابتزاز الدول العربية لصالح المشروع الصهيوني، قائلا إنه يمكن اللقاء مع الجانب الأمريكي إذا غيرت الإدارة إستراتيجيتها، وجعلت أولويتها خارج المنطقة.

وعلى النقيض من توجه شفيق، رأى الدكتور إسماعيل الشطي، رئيس معهد الخليج للدراسات الإستراتيجية، أن الحركة الإسلامية مطلوب منها أن تتجاوز منطق التهورية السياسية، وأن تتعامل مع مشاريع الإصلاح الأمريكية، المطروحة في الواقع. وقال الشطي، وهو نائب سابق في البرلمان الكويتي إن "كثيرا من الدراسات والوثائق المنشورة (تشير إلى) أن الغرب يميل إلى الاستعانة بالإسلاميين المعتدلين، لنشر الديمقراطية والحكم الصالح، وإتاحة الفرصة للمشاركة الكاملة بلعبة الحكم".

أما المهندس عبد المجيد مناصرة نائب رئيس حركة مجتمع السلم "حمس" الجزائرية فيرى أنه من "غير المفهوم رفض الحركات الإسلامية (للإصلاح الأمريكي)، وهي ضحية الفساد والاستبداد، والخاسر الأكبر من إبقاء الوضع على ما هو عليه، وستكون المستفيد الحقيقي من الإصلاح، إن هي أحسنت التعامل معه"، على حد قوله.

ويرى القيادي في حركة "حمس"، ووزير الصناعة السابق في الحكومة الجزائرية، أنه يتوجب أن يكون تحرك التيار الإسلامي "في اتجاه تبني الإصلاح، وبنفس الوسائل، مع التعديل في بعض القيم، من أجل تحقيق الأهداف المشتركة: (الحرية، الاستقرار، التنمية...)، والأهداف الخاصة بالتمكين للمشروع الإسلامي".

على هامش السياسة

وفيما يمكن اعتباره نقدا ذاتيا للحركة الإسلامية، قال الباحث السوداني الدكتور عبد الوهاب الأفندي إن الحركة الإسلامية صارت عائقا للتغيير في الأوضاع العربية. فهي سيطرت على الشارع، لكنها ظلت تعمل على هامش السياسة، الأمر الذي جعلها عائقا حقيقيا أمام التغيير، كما يقول، فلا هي غيرت الأوضاع، ولا سمحت لغيرها بتغييرها، فضلا عن اتخاذها سندا غير مباشر من قبل الحكومات الدكتاتورية، العربية والإسلامية، في تبرير استبدادها، بحجة أن تنظيمها لانتخابات ديمقراطية، سيقود إلى سيطرة الإسلاميين على السلطة.

وطالب الدكتور صلاح علي، رئيس كتلة "المنبر الإسلامي" في برلمان البحرين بأن تفرض الحركة الإسلامية نفسها، باعتبارها لاعبا رئيسا في العالم، وفق إستراتيجية واضحة، تتضمن المبادرات التي تطرح من الأمريكيين والأوروبيين، مؤكدا على ضرورة أن يتم ذلك، ضمن ثوابت الحركة الإسلامية في التعامل مع المشاريع

الجديدة من أي ناحية جاء المشروع، كما قال.

كما يرى الدكتور رحيل غرايبة، نائب أمين عام حزب جبهة العمل الإسلامي في الأردن، أن الحركة الإسلامية في حاجة إلى بلورة مشروعها الخاص، أكثر من محاولات فهم مشاريع الآخرين.. إذ "يجب أن نحدد ما نريد قبل أن نبحث ما يريده الآخرون"، على حد قوله.

ولا يبعد عن ذلك كثيرا "علي فتح الباب"، عضو مجلس الشعب المصري، إذ يرى ضرورة "أن نحدد نقاط القوة لدينا، حتى نتعامل معها". ويضيف "إذا كنا نريد أن نتفاوض فيجب أن نحدد بالضبط على ماذا وكيف وما هي النقاط؟". ويتساءل "هل لدى أحد ضمانات لمشروع هم قرروه ووضعوه.. وقد نفذ!".

كما أن محمد أنيس متى، الأمين العام لحزب العدالة والرفاهية، عضو البرلمان الإندونيسي، يرى أن مهمة التيار الإسلامي أن يحدد أولوياته ومصالحه، "وليس النظر إلى نواياهم وصدقيتهم.. لأن الموضوع يتعلق بالمصالح وليس بحسن النوايا". ويضرب من التجربة الإندونيسية مثلا "ففي حال إسقاط سوهارتو التقت مصالحنا مع الآخر في إسقاط النظام.. وربما لا تلتقي المصالح في المستقبل"، مشيرا إلى أن الإسلاميين قد يخفون عجزهم "بالحديث عن الجانب المؤامراتي"، على حد قوله.

الاقتصاد

أما رئيس مؤسسة الدراسات السياسية ومؤسسة العالمية للدراسات الاقتصادية بباكستان البروفيسور خورشيد أحمد عضو مجلس الشيوخ السابق فأكد في مداخلة على حاجة المؤسسات الإسلامية للتعامل مع قضايا المجتمع والاقتصاد بطريقة ناجحة، وأن تكون هناك قيادة قوية، قادرة على أن تقود الناس نحو النجاح، ونحو تحقيق المتطلبات الشعبية، وذلك بأن تكون قيادة عملية وواقعية. ويرى البروفيسور أحمد أن الحركة الإسلامية في حاجة إلى تفوق فكري، لكي تستطيع أن تواجه متطلبات التفوق السياسي والتكنولوجي، مشددا على أن الغرب حاول أن يسيطر على المقدرات من خلال التحكم بمقدرات الصراع وبسط هيمنته الفكرية.

ويرى محمد كاظم صوالحة نائب رئيس الرابطة الإسلامية في بريطانيا أن على الحركة الإسلامية أن تلعب دورا إيجابيا في التغيير، داعيا التيار الإسلامي إلى أن يستفيد من ظرف الدولي الراهن لإحداث التغيير المنشود لصالح حقوق الجماهير.

واعتبر الشيخ راشد الغنوشي، رئيس حركة النهضة التونسية، أن "من واجبنا أن نفحص هذه المشاريع، ونعرف مضمونها، وفيها ما هو يتفق معنا"، مشيرا إلى أن "الحركة الإسلامية سباقا في إقرار الكثير من الجوانب الإصلاحية".

كما أكد الدكتور كمال الهلباوي الباحث والخبير الإستراتيجي المصري ضرورة دراسة الإستراتيجية الأمريكية من خلال مراكز بحوث ودراسات، مشيراً إلى أن الأفراد قلما ينجحون في فهم وتقنيك إستراتيجيات الدول، وخاصة الإستراتيجية الأمريكية.

نص تقرير أولبرايت عن حالة الديمقراطية في مصر

ليس لدينا مانع من تكرار التجربة التركية الإسلامية.. والإخوان المسلمون يراجماتيون وهم على استعداد للتعاون معنا

غزوة-دنيا الوطن مؤخرًا قامت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت بزيارة إلى مصر، التقت خلالها بعدد من المثقفين والإعلاميين والسياسيين وبعض أصحاب المراكز المشبوهة، وبحثت معهم الأوضاع السياسية في مصر وقضايا الإصلاح. وكانت مهمة أولبرايت مهمة رسمية وبناء على تكليف من ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي، الذي أصدر بوش قراراً بتوليته مسؤولية تقييم الأوضاع الديمقراطية في مصر والسعودية والعراق باعتبار أن الدول الثلاث سيكون لها النصيب الأكبر في قيادة العالم العربي نحو 'الديمقراطية' وفقاً للمفهوم الأمريكي.

وقد أنشئ لهذا الغرض هيئة أمريكية جديدة تتبع البيت الأبيض مباشرة، وتلحق علناً

بمجلس الأمن القومي الأمريكي مهمتها الأساسية متابعة التطورات الديمقراطية في العالم العربي وتضم الهيئة ٤٠ متخصصاً من كافة المراكز المعنية وستكون مهمتهم الأساسية إعداد البرامج والأطروحات والأفكار التي تفضي إلى نشر الديمقراطية طبقاً لحالة كل دولة على حدة.

وقد أسندت الهيئة إلى أولبرايت رئاسة قسم التقييم والرصد في داخل هذه الهيئة للتطوير الديمقراطي.

وبعد زيارتها لمصر وعدد من دول المنطقة أعدت أولبرايت تقريراً مبدئياً عن كل بلد قامت بزيارته.. وهذا هو مضمون التقرير الذي قدمته عن مصر.. ننشره..

في تقريرها الذي رفعته إلى الإدارة الأمريكية انتقدت مادلين أولبرايت الأوضاع الديمقراطية في مصر، التي وصفتها بأنها ديمقراطية

بيروقراطية مشيرة إلى أن المواطنين المصريين ليس لهم إدراك بالواقع الديمقراطي.

وقالت أولبرايت في تقريرها: إن الشخصيات المصرية التي التقت بها في القاهرة قدمت

دراسات ورؤي مهمة أكدت من خلالها أن الحكومة وحدها هي صاحبة الامتياز في منح

الديمقراطية أو حجبها، وأن كثرة التدخل الحكومي والإجراءات المتتالية جعلت

المصريين في غيبة عن المشاركة في العملية السياسية.

وانتقد تقرير أولبرايت المؤسسات التي تدعي مصر أنها ديمقراطية. وقال: إن المجلس

القومي لحقوق الإنسان مازال ينقصه الكثير من حرية الحركة والإطار الواسع الذي يجعله

قادرا علي أداء دوره في حماية حقوق الإنســــــــــــان.

وأشار التقرير إلي أن أعضاء مجلس الشعب هم أقرب إلي كونهم معينين من قبل الحكومة، وأنهم بعيدون عن الممارسة الديمقراطية، وأن الحكومة تستطيع سحق أي معارضة في الانتخابات من خلال الإجراءات البوليسية وتكميم الأفواه، وأن مصر في حاجة إلي سنوات طويلة إذا استمرت في ذلك الطريق حتي يمكن أن تتضح فيها الديمقراطية!!

وأشار التقرير إلي أن هناك تشويها متعمدا ضد كل من يحاول منافسة الرئيس الحالي في الانتخابات الرئاسية، وأن الكثير يصف المرشحين الآخرين بأنهم 'مجانين' أو أشباه معتوهين علي حد التعبير الوارد في التقرير وذلك لكونهم امتلكوا الجرأة في إعلان الترشيح ضد الرئيس الحالي.

وقال التقرير: إن قطاعا عريضا من المثقفين المصريين يتبنى نظرية المؤامرة ضد أوضاع الديمقراطية في مصر، فهم يعتقدون أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي يدعمون المرشحين الآخرين ضد الرئيس الحالي.

وقالت أولبرايت في تقريرها: 'لقد ذكرت لبعض المثقفين الذين التقيت بهم أنه ليس هناك ما يحول دون دعم مرشح معين للرئاسة إذا كان من وجهة نظرنا هو الأفضل، ولكن عندما نقرر نحن ذلك، فإن الشعب المصري أيضا يجب أن يقرر. إننا سنحترم قراره أيضا كان، ولكن لا بد لكل مرشح من أن تتاح له الفرص الكافية للتعبير عن رأيه وبرنامجه الانتخابــــــــــــــــي.'

وأشارت أولبرايت في تقريرها بالقول: 'إنني نقلت لبعض المسؤولين الحكوميين في مصر اقتراحا مفاده: إذا كنتم تصرون علي عدم تعديل طريقة انتخاب رئيس الجمهورية بالرغم من أنها تمثل مطلبا جماهيريا كبيرا، فإن هناك طريقة أخرى يجب اتباعها.'

وقالت أولبرايت: لقد لمست من الذين التقيت بهم أن الجميع يشارك في ضرورة الضغط علي الحكومة المصرية لتحقيق مطالبين أساســــــــــــــــين:

أولهما: تعديل الدستور.. وعندما سألت: لماذا تريدون تعديل الدستور؟ كانت إجاباتهم أن هذا الدستور لم يدخل عليه تعديل منذ عام ١٩٧١، وأن الهدف هو أن يواكب الدستور الكثير من المــــــــــــــــستجدات الحديثــــــــــــــــة.

والثاني: تعديل طريقة انتخاب رئيس الجمهورية، وقد رأيت أن المطالب الثاني أكثر أهمية، وأنه يمثل انجازا كبيرا للتطور الديمقراطي في مصر، لأنه لا يمكن الاعتماد علي الأحزاب المصرية في ترشيح رئيس الجمهورية في ظل وجود حزب وحيد، أما بقية الأحزاب فهي مازالت ضعيفة، ولم تستكمل بعد قاعدتها الجماهيرية، كما أنه من الواضح أن الحزب الوطني يعوق باستمرار تطور الأحزاب الأخرى، أو أن يكون لها صوت قوي في الشارع المصري، فإجراءات التقييد تمارس علنا وسرا، و لا يستطيع أحد أن يمنع الحكومة من اتخاذ أي إجراء أو الوقوف ضد بعض القرارات لأن من شأن ذلك أن يزعج بصاحب الرأي خلف قضبان الــــــــــــــــسجن.

وقالت أولبرايت في تقريرها: 'إنه كان لديها اقتراح محدد نقلته إلي بعض المسؤولين في مصر الذين أوضحوا لها صعوبة تعديل أو تغيير الدستور في الوقت الحالي في ظل أوضاع يدعون أنها تتعلق بأمنهم القومي. وأشارت أولبرايت إلي أن الاقتراح الذي طرحته وتطالب الإدارة الأمريكية بممارسة الضغوط من أجل تنفيذه يقضي بأن يقوم كل مرشح للرئاسة بعرض برنامج الانتخابي علي مجلس الشعب، وأن يناقش المجلس هذا البرنامج مناقشة فعلية وواقعية، وأن تكون هذه المناقشة منقولة علنا ومباشرة إلي جماهير مصر من خلال القنوات التليفزيونية ووسائل الإعلام، ثم يستفتي مجلس الشعب بعد ذلك الجماهير في البرنامج الانتخابي الذي عرضه المرشح، ثم يأتي المرشح الثاني ويعرض برنامجه الانتخابي علي المجلس ويستفتي الشعب، وهكذا بالنسبة لكافة المرشحين، ثم يتم بعد ذلك اختيار المرشح الذي حصل علي أعلى نسبة من أصوات الاستفتاءات الجماهيرية التي يجب أن تجري تحت رقابة دوليــــــــــــــــة.

وقالت أولبرايت في تقريرها: إن هذا الاقتراح سيؤكد علي الشفافية في الاختيار، وأنها طلبت في اقتراحها أن يتنازل مجلس الشعب عن فكرة أن يكون المرشح المعروض للاستفتاء حاصل علي نسبة ثلثي أصوات المؤيدين في داخل البرلمان.. معتبرة أن هذه الفكرة تكرر المرشح الأوحده، لأن تشكيلة البرلمان الحالية لن تتيح إلا وصول رئيس الحزب الوطني لرئاسة الدولة.

وقالت أولبرايت: إن بعض من التفتهم من المسؤولين قالوا لها: إن هذا الاقتراح سيتعارض مع الدستور. فقلت لهم: إن مجلس الشعب لا بد أن يتحول إلي مؤسسة ديمقراطية، وأنه إذا كان لزاما أن يقرر الدستور نسبة الثلثين فليعط مجلس الشعب صوته لكل مرشح بهذه الأغلبية ثم يحتكموا إلي الشعب مباشرة وهو الذي سيقدر في النهاية من يكون رئيس الدولة.

وقالت أولبرايت في تقريرها: 'إن هذا الاقتراح يجب أن ينفذ في الفترة الحالية ليحل محل الاستفتاء المزمع علي رئيس الدولة، شريطة أن يأتي مجلس الشعب الجديد وفي مقدمة اهتمامه تعديل الدستور بما يتيح حق الانتخاب الحر والمباشر لرئيس الدولة من الجماهير'. ونقول أولبرايت في تقريرها: 'لقد سألت عن مدى الفرصة في نجاح تيار إسلامي قوي في البرلمان وفي رئاسة الدولة. وحصلت علي عدد من الإجابات المهمة، خاصة أن الحكومة تعمل علي اضعاف المعارضة وقتل الأصوات التي تطالب بالتغيير الديمقراطي، وأن هذا أدى إلي عدم نجاح أي تيار في المعارضة في تنظيم صفوفه أو القدرة علي طرح أفكار موضوعية يمكن للنظام أن يناقشها وأن الإجراءات الحكومية امتدت إلي التدخل في سياسة الأحزاب وإرهاب العديد من القوي السياسية في أن يكون لها متنفس يعارض النظام، وأن استمرار تلك السياسة وتراكماتها علي المدى الطويل أدى إلي تخوف الكثير من المثقفين من الانضمام أو تشكيل تيار معارض منظم'.

كافة المسؤولين المصريين، وأنا سنطرح عليهم تساؤلات من عينة: ما هي مبادرات الإصلاح الديمقراطي التي يتبناها النظام الحالي؟ وما هي الإمكانيات الفعلية والواقعية لتنفيذ هذه المبادرات؟ وما هي أفضل الإجراءات الممكنة لاقناع الشعب المصري بأن هذه المبادرات حقيقية، وأنا سنسهم في تنفيذها وتحقيق كل أهدافها الممكنة. ووصفت أولبرايت أوضاع الديمقراطية المصرية في تقريرها بأنها هشة ولا تستند إلي أي أركان قوية، وقالت: إن المنظمات غير الحكومية هي وحدها القادرة في مصر علي تطبيق وتنفيذ مبادرات الإصلاح الديمقراطي، وأن هذه المنظمات يتم التعامل مع أعضائها علي أنهم جواسيس ويبيعون أسرار الوطن للخارج مقابل أموال، وأن هذه المنظمات أصبحت لا تمارس نشاطا إلا وتخضع لرقابة مزدوجة من العديد من الأجهزة الأمنية المصرية. وقالت أولبرايت في تقريرها: 'إن هناك مشاكل فعلية يدركها المصريون ويرون أن الإدارة الأمريكية تقف عاجزة أمام عدم نشر الديمقراطية في بلادهم، وإني قلت لهم إننا ندعم النظام الحالي لعدة اعتبارات من بينها أنه نظام معتدل، ويقدم نفسه علي أنه صديق للولايات المتحدة، كما أن هناك اتفاقا في الكثير من المسائل الاستراتيجية الحساسة مع النظام المصري، وأن هذا الاتفاق يتيح للإدارة الأمريكية أن تحقق الكثير من أهدافها في المنطقة العربية. وثانيا: إن حدود الاختلاف مع النظام المصري

وقالت أولبرايت: 'إن غالبية أحزاب المعارضة ليس لديها أفكار ايديولوجية في حين أن الحكومة تعمل علي الدخول في مواجهات مباشرة مع التيار الإسلامي خاصة الإخوان المسلمين الذين يشكلون أكبر قوة دينية في مصر، ولديهم فكر ديني ايديولوجي، وأن الايديولوجية العقائدية التي تربط بينهم هي التي تجعلهم متماسكين وتيارا أقوى في الانتخابات، وأن الوضع الحالي قد يكون مسئولا عن افراز حكومة دينية من الإخوان المسلمين في المستقبل، وذلك بسبب غياب الديمقراطية حاليًا'. وأشارت أولبرايت في تقريرها إلي أنها سئلت عن امكانية التعاون الأمريكي مع تيار الإخوان المسلمين حاليا، فكان ردي إيجابيا وقلت: 'إن الإخوان برجماتيون وعلي استعداد للتعاون مع الأمريكيين إذا رأوا أن مصلحتهم الحقيقية تكمن في ذلك، وإن الإخوان لديهم أفكار سياسية منظمة، إلا أنهم لن يكونوا ديمقراطيين مستقبلا، وأنهم يرون أن الفرصة الحالية أمامهم ضعيفة، لأن الحكومة الحالية تسيطر علي الأوضاع بشدة ودقة متناهية'. وتقول أولبرايت في تقريرها: 'إن بعض من التقيت بهم كان لديهم سؤال محدد: لماذا تدعم الإدارة الأمريكية النظام الحالي في مصر؟ ألا يمثل ذلك تناقضا في الفكرة الديمقراطية وإصلاح الأوضاع خاصة أن هذا النظام يجهض مبادرات الإصلاح؟ فكانت إجابتي أن هذا التساؤل يجب أن يوضع في الاعتبار في اللقاءات القادمة مع الرئيس المصري، وأن يكون مطروحا علي أجددة العمل والحوار مع

وحددت أولبرايت في تقريرها خطوات مواجهة النظام المصري الحالي والذي طالبت بأن يكون علي أجندة الحوار المصري الأمريكي سواء في لقاءات القمة أو في لقاءات مع المسؤولين المصريين علي الوجه التالي: ضرورة أن تقبل مصر بوصاية أمريكية مباشرة فيما يتعلق بتنفيذ وثيقة الإسكندرية خاصة في إطار تحقيق مبدأ التداول الحر للسلطة الانتخابات الحرة والمتكافئة في التنافس وكذلك ما يتعلق بوجود رقابة أمريكية علي انتخابات مجلس الشعب القادمة واستفتاء رئاسة الجمهورية مع توافر عدد كبير من المراقبين الدوليين للمشاركة في الرقابة علي الانتخابات أياً كان.

ثانياً: وقف قمع النظام المصري لمنظمات المجتمع المدني والدعوة إلي إخراج هذه المنظمات من عباءة النظام والإشراف المصري عليها، وأن يتم نقلها إلي العباءة الأمريكية مباشرة كإجراء مؤقت حتي يكتمل نضجها ووعيها السياسي من خلال برامج شراكة أمريكية مع هذه المنظمات، وأن تحترم الحكومة المصرية هذه البرامج للشراكة والألا تتدخل في عمل هذه المنظمات الأهلية. ورأي تقرير أولبرايت أن الحكومة المصرية تضطر في الكثير من الأحيان إلي اغلاق مقار هذه المنظمات الأهلية ونشريد المسؤولين عنها والزج بهم في السجون بالإضافة إلي أن ممارسة أي نشاط لهذه المنظمات يجب أن يخضع لرقابة أمنية مشددة تصل في بعض الأحيان إلي منع اجتماعات ومؤتمرات، وأحيانا توجيه النشاط إلي شكل آخر.

الحالي مسيطر عليها من الجانبين وأنها لا ترقى إلي حد التعارض الجوهري الذي يصيب العلاقات الأمريكية المصرية بالشلل. وثالثاً: وهذا هو الأهم من وجهة نظرنا أن هذا النظام يدعم بالفعل الاستقرار في المنطقة من خلال الحفاظ علي ثوابت اتفاقيات السلام المصرية الإسرائيلية والعلاقات السياسية مع إسرائيل، ونحن نخشي من أي نظام في مصر يمكن أن يتصل من هذه الاتفاقيات ويحول الشرق الأوسط بعد ذلك إلي بؤرة جديدة للانفجار، لأن أي عمل عسكري بين مصر وإسرائيل لابد أن يكون مختلفاً في كل جوانبه عن أي عمل عسكري آخر في المنطقة، وأنه مع ذلك كله فإننا مازلنا في حوار طويل وممتد مع النظام المصري حول الإصلاح الديمقراطي في المنطقة'. وقالت أولبرايت في تقريرها: 'إنني أعتقد أن النظام المصري لن يستطيع أن يقاوم كثيراً الضغوط والمطالب الأمريكية، لأن ذلك سيؤدي إلي الاضرار به علي المستوي الاستراتيجي وهو ما لا يقبله النظام الحالي'. وعبرت أولبرايت لبعض الشخصيات التي التقت بها كما ورد في التقرير عن وجود تخوف فعلي وواقعي في الإدارة الأمريكية من أن البديل الجاهز شعبياً قد يكون دينياً في الوقت الحالي، وقالت: نحن لسنا ضد تكرار التجربة التركية الإسلامية في مصر، إلا أننا نفضل أن يأتي البديل من داخل النظام الحالي في الوقت الراهن، فهذا هو الأفضل والأقدر علي الاستمرار في معادلة الشرق الأوسط المستقر.

ووفقا لمقترح أولبرايت فإن برامج الشراكة الأمريكية مع منظمات المجتمع المدني ستكون لمدة ٥ سنوات وقابلة للتجديد، وأنه في إطار هذه البرامج تقوم الإدارة الأمريكية بتمويل نشاط هذه المنظمات علي أن يشارك خبراء أمريكيون في أنشطة هذه المنظمات والتي يمكن أن تصل إلي المحافظات والأرياف والقري دون أي موانع أمنية، علي أن يمنع الأمن المصري من التدخل في نشاط هذه المنظمات طالما أنه غير ذي علاقة بالإرهاب أو إثارة الشغب، ومن ثم فلا يجوز اعتقال أو مساءلة أي من أعضاء هذه المنظمات بسبب نشاطه الأهلي.

ويقول تقرير أولبرايت: 'إن هذه المنظمات يجب أن تتبنى برامج تنمية حقيقية بحيث تصل للمواطن المصري، وأن الميزانيات التي يمكن أن تخصصها الإدارة الأمريكية لهذه المنظمات الأهلية يجب أن تكون ذات شقين: أولهما سياسي يتعلق بدعم الإصلاحات الديمقراطية. ثانيهما يتعلق ببرامج التنمية الاقتصادية، وأنه سيتم انشاء هيئة أمريكية جديدة في مصر يطلق عليها 'الهيئة الأمريكية لمساعدة المنظمات الأهلية، وأن هذه الهيئة ستحدد برامج الشراكة المقترحة مع الهيئات الأهلية. وقد أوصت أولبرايت في تقريرها بوقف كافة أنواع برامج المساعدات الاقتصادية والعسكرية لمصر، وأن يتم توجيهها توجيهها مباشرة إلي برامج فعليه للتنمية الديمقراطية والاقتصادية بعيدا عن الحكومة المصرية. هذا هو ملخص التقرير المبدئي الذي قدمته

أولبرايت إلي الإدارة الأمريكية في أعقاب جولتها في مصر والمنطقة العربية وهو تقرير يوضح كما نري أبعاد المخطط الأمريكي الذي يعد الآن لمصر، وهو مخطط في كل الأحوال يحمل عناوين براءة، لكنه في النهاية يريد انتخابات وحرية وفقا للمفاهيم الأمريكية التي تريد تعميم نموذج علاوي والجلبي في كل بلداننا العربية، فهل هذه ديمقراطية أم محاولة للسطو علي الوطن باسم الديمقراطية؟! *الاسبوع المصرية-مصطفى بكرى

"الإصلاح" اليمني يرحب بالدعوة الأوروبية إلى الحوار مع الإسلاميين المعتدلين

صنعا - "الخليج": ٢١/٤/٢٠٠٥

رحب حزب التجمع اليمني للإصلاح بالمواقف الإيجابية لوزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي في اجتماعهم غير الرسمي مطلع الاسبوع الحالي، والذين تبنا فكرة الحوار مع الجماعات والمنظمات الإسلامية المعتدلة في الوطن العربي والدول الإسلامية.

وقال بيان للأمانة العامة للحزب تلقت "الخليج" نسخة منه: ان "الإصلاح" يرحب بالمواقف الأوروبية، وبتصريحات وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية كوندوليزا رايس في هذا الشأن، ودعا إلى "التعاطي الإيجابي مع هذه التوجهات التي تؤكد احترام خيارات الشعوب، وتهدف إلى تعزيز المشاركة الشعبية في الحياة السياسية، وصيانة الحريات والحقوق الإنسانية وتوسيع قاعدة الحوار بين

العالم الإسلامي من جهة، وأوروبا وأمريكا من جهة أخرى".

وقال البيان إن: "الحوار هو بوابة التعارف الإنساني والوسيلة المثلى لتنمية المشترك الحضاري وتعزيز قيم العدالة والحرية والمساواة، واحترام حقوق الإنسان، وصيانة المنجزات الحضارية للإنسان".

بعد إعلان الاتحاد الأوروبي رغبته في الحوار مع الإسلاميين المعتدلين:

التجمع اليساري يتهم الإخوان باتصالات مريبة مع أميركا ونائب

المرشد يشترط إجراء أي مناقشة

عبر الخارجية المصرية

القاهرة: عبده زينه - ابريل ٢٠٠٥

جريدة الشرق الأوسط

لا يكذ العراك السياسي ينطفئ في ساحة معينة حتى يعود للتصاعد من جديد بين رئيس حزب التجمع اليساري المعارض رفعت السعيد في مصر وجماعة الإخوان المسلمين المحظورة، هذا المشهد المتكرر من الصدام والتلاسن الإعلامي المتبادل بين السعيد والإخوان أصبح القاسم المشترك في علاقة السعيد بالإخوان. ففيما لم تمر ساعات على إعلان الاتحاد الأوروبي رغبته في إجراء حوار مباشر مع الإسلاميين المعتدلين في منطقة الشرق الأوسط، النقط السعيد الطرف الآخر للموقف وشن هجوماً عنيفاً على الإخوان خلال انعقاد

جلسة مجلس الشورى أمس، معتبراً أن هناك تحالفاً واتصالات مريبة بين أميركا والإخوان، فضلاً عن محاولات الاتحاد الأوروبي للحوار مع الإخوان، وقال «إن من يربي ويأوي الثعابين السامة ستلدغه».

وكان إعلان الاتحاد الأوروبي رغبته في الحوار مع الإسلاميين أثار الكثير من الجدل حول مغزى الموقف وأسبابه خاصة أنه يأتي في أعقاب إعلان أميركي سابق بقبول التعامل مع الإسلاميين إذا ما وصلوا إلى الحكم في بلدان عربية، وما تبع ذلك من الكشف عن مطالبة رسمية أميركية بفتح حوار مع الإخوان بشكل مباشر.

وفي أول رد فعل لهم على رغبة الاتحاد الأوروبي قال النائب الأول للمرشد العام للجماعة الدكتور محمد حبيب «إننا لم نتلق أي دعوة من أي جهة خارجية، سواء كان الاتحاد الأوروبي أو غيره، وعموماً نحن موقفنا ثابت وواضح ومعروف برفض ممارسة أي ضغوط على مصر تحت أي زعم، سواء كان إصلاحياً أو غيره، ونقرر مجدداً بأن مسألة الإصلاح في مصر شأن داخلي ولا بد أن تجري على أساس اجنذة وطنية مصرية ١٠٠ بالمائة، وإذا كانت جهة معينة ترغب في أي مناقشات حول أي قضية فسبيلها إلينا الخارجية المصرية».

وأكد حبيب أن الجماعة لم تجر حوارات في هذا الشأن مع أي طرف وترفض دعوات، سواء كانت رسمية أو غير رسمية، «وإذا كان الاتحاد الأوروبي يريد تجاوز الحكومة المصرية ويتعامل مباشرة مع الشعوب، فلسنا

معه بأي حال من الأحوال، ونرفض أي صلة تقوم بين الاتحاد الأوروبي وأي حزب أو قوى سياسية مصرية، وعلى رأسها الإخوان». وأوضح حبيب أن الموقف من الاتحاد الأوروبي ينطبق على الموقف من أميركا أو أي جهة أخرى وذلك «لدرء الشبهات»، مؤكداً أن أي تواصل مع الغرب، سواء الإدارة الأميركية أو الاتحاد الأوروبي، لن يحدث إلا عبر الخارجية المصرية. وحول موقف الإخوان من انضمام أحد رموزها في الخارج، وهو كمال الهلباوي الذي انفصل في وقت سابق عن الجماعة لجبهة «أنقذوا مصر» التي شكلها عدد من المصريين المقيمين في أوروبا، قال حبيب: «إننا نحمل كل المودة والحب والتقدير للاستاذ الهلباوي، ولكن لا توجد روابط تنظيمية لنا معه الآن، وبالتالي فهو مسؤول عما يفعل ويتحمل مسؤوليته الشخصية»، مشيراً إلى أن «المعارضة يجب ألا تكون مصرية فقط، لكنها تكون من على أرض مصرية». أما وكيل مؤسسي الوسط، المهندس أبو العلا ماضي، الذي انشق عن الإخوان منذ نحو ١٠ سنوات، فأكد أنه لم يتلق أي دعوات من الاتحاد الأوروبي، وقال: «ولو تلقينا مثل هذه الدعوة للحوار فلنا شروط للموافقة على الحوار معهم، أهمها أن يكون الحوار علنياً وعلى اجنحة واضحة ومحددة وبمشاركة كافة الأطراف المعنية في المجتمع العربي والمصري، وأن يكون الحوار حول العلاقات الإيجابية بين الشرق والغرب وموقف الغرب من القضايا العربية، وعلى رأسها قضية

العراق وفلسطين». وأضاف ماضي: «الحوار العلني هو مبدؤنا مع أي طرف وهذا الحوار ليس معناه السماح بالتدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد».

بوش لمستشاريه بعد تنصيبه:

لا أريد حكومات إسلامية في الشرق الأوسط

غزة-دنيا الوطن-٢٠٠٥/٢/١

يبدو أن عجلة الشر الأمريكية تدور بقوة، وتبدو مرشحة للعب دور أكثر دموية في مرحلة الرئاسة الثانية للرئيس الأمريكي جورج بوش.. فالتهديدات التي تطلقها كل من أمريكا وإسرائيل تجاه إيران وسوريا لا تتطلق من فراغ، بل تعكس مخططات جري وضعها في دهاليز الإدارة الأمريكية سعياً إلى تحقيق أهداف عدوانية ضد البلدين بعد أن تمكنت من غزو العراق في موقعة مارس أبريل 2003. وبحسب المعلومات.. فإن إيران هي المرشحة الأولى لتنفيذ المخططات الأمريكية ضدها، فهناك العديد من الاجتماعات المغلقة التي تعقد وتتعدد بين مسئولين أمريكيين وإسرائيليين، والهدف هو توجيه ضربة عسكرية ناجحة ومدمرة لإيران.. وفي هذا لا تتخوف أمريكا من ضرب إيران، بل إن تخوفها مصدره نتائج هذه الضربة العسكرية حال حدوثها.. حيث تطرح الاجتماعات المشتركة بين الأمريكان والصهاينة احتمالات الرد الإيراني ومقومات القوة العسكرية الإيرانية، وكيف يمكن تدمير إيران من الداخل، ومدى أن تكون الضربة

العسكرية الأمريكية كاسحة ولاحقة للإيرانيين بحيث تشل حركتهم العسكرية، ويصبحون عاجزين تماما عن إدارة أي عمل عسكري في الشرق الأوسط. وبحسب التقارير الأمريكية.. فإن إيران أصبحت الآن هي القوة العسكرية الوحيدة في الشرق الأوسط التي يمكن أن تسبب إزعاجا للمشروع الأمريكي 'الشرق الأوسط الموسع'، وأن هذه القوة العسكرية يجب أن تختفي في خلال هذا العام: لأنه وفق المخطط فإنه سيتم التخلص من النظام السوري إذا لم يغير سياساته.. غير أن التقارير الأمريكية لا تبدي قلقا من القوة العسكرية السورية وتعتبرها أضعف كثيرا من القوة التي تمتلكها إيران أو تلك التي كانت تستحوذ عليها العراق.. وتري التقارير أن سوريا سوف تستسلم للأمر الواقع حال سقوط إيران عسكريا. المخطط المحدد للعملية يشير إلى أن الهجوم علي إيران لا يكتسب أهميته من تأثيراته علي إيران فقط، ولكن يكتسب أهميته من تأثيره الجوهري علي استقرار العراق والقضاء علي قوة الشيعة في العراق، التي تخشاها كل من السعودية والأردن تحديدا وبقية الدول العربية بصفة عامة.. فبحسب الخطة: فإن الإنجازات المهمة التي حدثت في العراق لن تكون لها آثار ممتدة إلا إذا تم تحييد القوة العسكرية الإيرانية، وفي هذا يعمل المخطط الأمريكي علي ضرورة إسقاط نظام الحكم الإسلامي في إيران في فترة من ٣ إلى ٥ سنوات قادمة ليحل محله نظام علماني يمكن أن يصطبغ بالصبغة الدينية.

وبحسب المعلومات.. فإن الرئيس بوش وفي اجتماع مهم عقده مع مستشاريه بعد حفل تنصيبه بأيام معدودة، والذي خصصه لبحث أوضاع الشرق الأوسط قال: 'لا أريد أية حكومة إسلامية في الشرق الأوسط.. وكفانا ما حل بنا من هذه الحكومات الديكتاتورية التي تستمد بقاءها في الحكم من معاداة أمريكا وإسرائيل.. وإننا لا يمكن أن نكون أصدقاء لحكومة تحكم باسم الدين الإسلامي: فهم متعصبون، ومتمنون، ويرفضون الانفتاح'. كانت هذه العبارة علي لسان بوش موجها قويا لأن يبدأ مستشاروه في العمل علي إسقاط الحكومة الإسلامية في إيران.. ووفق المعلومات، فإن هناك خشية أمريكية بالغة من أن تسفر انتخابات العراق عن حكومة دينية شيعية، ويصبح التحالف علينا لإفشال المشروع الأمريكي 'الشرق الأوسط الموسع'.. المستشارون الجدد الذين انضموا للحكومة الجديدة لبوش وعددهم ٨ مستشارين خاصين بالشرق الأوسط، وهم الذين رشحتهم كونداليزا رايس لبوش قبل أن تترك منصبها في الأمن القومي بدأوا في إعداد ورقة عمل مهمة حول 'هل يبدأ سقوط القوة الأمريكية العظمي من الشرق الأوسط؟'، حيث تضمنت هذه الورقة أفكارا مهمة يجري العمل علي الانتهاء منها خلال بضعة أسابيع بهدف وضعها أمام الرئيس بوش والإدارة الأمريكية الجديدة في سياق التحديات والمخاطر التي ستواجهه في الشرق الأوسط، والتي يمكن أن تتسبب في سقوط القوة الأمريكية العظمي. أحدي الفقرات في الورقة المعدة من

المستشارين تقول: 'إن الهاجس الذي يسيطر علينا أن مخاطر الشرق الأوسط متعددة ومتنوعة، وأن عوامل الخطر لا يمكن حصرها في نقاط محددة: فالتهديدات متجددة والتيارات الإرهابية المتطرفة تأتي أن تلقي السلاح.. بل إن هذه التيارات يتزايد أعداد المنضمين إليها، فنحن في سباق مع الزمن، فالناس في الشرق الأوسط لم يعد يكرهوننا فقط، وقد كان ذلك منذ أعوام ولم يعد السؤال المطروح: لماذا يكرهوننا؟ ولكن الذي سنطرحه مع العام الجديد ٢٠٠٥: لماذا أصبحوا يقصد الناس في الشرق الأوسط علي استعداد فعلي لأن يشاركوا ويخططوا ويمولوا من أجل هدم أمريكا؟ إن الشعوب في أفريقيا وآسيا ليست علي استعداد لأن تشارك بأي صورة في هدم أمريكا.. والاستثناء هم شعوب الشرق الأوسط.. وإذا كان الأمر كذلك فإن الخطر لا بد أن يأتي من هذه المنطقة. إننا نرفض المنطق والمقولة بأن الشرق الأوسط أصبح تحت السيطرة الأمريكية وأن قواعد اللعبة في هذه المنطقة لا بد أن تمر من خلال البيت الأبيض.. فهذه المقولة الخاطئة هي التي تسبب الإزعاج الكبير للسياسة الأمريكية في المنطقة.. فقد كان يحق لنا أن نعتبر العراق أصبح بلدا أمريكيا بعد سقوط صدام، إلا أن العراق اليوم أصبح يمثل واحدا من المخاطر الرئيسية التي تواجه القوات الأمريكية في المنطقة!! كيف حدث هذا؟ ومتي حدث؟ هذه الأسئلة لم يعد بمقدورنا أن نجيب عليها حتي الآن.. كيف دخل الإرهابيون؟ كيف تغلغلوا

في الشارع العراقي؟ كيف سيطروا علي الحواري والأزقة؟ كيف أن إيران وسوريا نجحتا فيما فشلنا نحن في تحقيق الأمن والاستقرار في العراق؟.. وغير ذلك من الأسئلة المهمة التي مازلنا عاجزين حتي الآن عن أن نجد لها جوابا شافيا! يضيف هؤلاء: إن الشرق الأوسط هو مكن الخطر الحقيقي علي القوة الأمريكية العظمي، وتاريخ هذه المنطقة ينذر بأنه في مقدورهم التحرك لإسقاط قوي عسكرية كبري. المهم.. أن وسائل تلافي المخاطر الرئيسية لسقوط أمريكا من قبل الشرق الأوسط بلورتها ورقة العمل التي أعدها هؤلاء فيما يلي:

١- محاوية إقامة أي حكومة دينية في المنطقة.. حيث اعتبرت أن الحكم الديني في هذه المنطقة بمثابة العدوي السياسية التي تنتقل تباعا من دولة إلى أخرى، وأنه إذا لم تنتقل إلى حكومات فإن الصبغة الدينية تنتقل إلى الشعوب، ولذلك فإنه لا بد من العمل سريعا علي إسقاط الحكومة الدينية في إيران.

٢- منع وصول أي نوع من الأسلحة الحديثة إلي دول المنطقة، خاصة الصواريخ أو القاذفات بعيدة المدى، وإبقاء جيوش هذه المنطقة في حالة من التبعية للجيش الأمريكي، وأن تكون المهمة الأساسية لهذه الجيوش هي حسم مسائل الأمن الداخلي.

٣- القضاء علي الأفكار الدينية المتطرفة التي تنتشر بين شعوب تلك المنطقة والعمل علي تغيير الثقافات السائدة إلي ثقافات معتدلة للانفتاح والحوار.

٤- نشر التشرذم داخل هذه المجتمعات بحيث

لا تبدو جماعة بعينها قوة سياسية أو عسكرية إلا بالقدر الذي تتكافأ فيه هذه القوة مع الآخر.

٥- عدم السماح لامتلاك أو حيازة أو تصنيع أي نوع من الأسلحة النووية أو أسلحة الدمار الشامل.

٦- إدماج إسرائيل في المكون العسكري لدول الشرق الأوسط، بحيث تكون إسرائيل قريبة الصلة بالأوضاع العسكرية في هذه الدول.

٧- ترميم بعض أنظمة الحكم في هذه المنطقة، بحيث تكون أكثر استعدادا وقدرة علي إجراء تغييرات داخلية في مجتمعاتها، بحيث تبدو مستقرة وأمنة.

٨- العلاقات الداخلية بين هذه الدول في المنطقة وبعضها لا يجب أن تصل في أية مرحلة من المراحل إلي الاندماج أو التعاون أو التكامل الذي يوحي بأنهم في طريقهم إلي إعلان اتحاد سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي .. وأن توتر العلاقات الداخلية بين هذه الدول وبعضها في منطقة الشرق الأوسط يجب ألا يصل إلي حد قيام أعمال عسكرية بين هذه الدول أو بعضها، أو محاولة أحد الأطراف الإغارة علي أراضي وقوات دولة عسكرية أخرى.. لأن هذا سيجبر دائما القوات الأمريكية بأن تتدخل عسكريا لصالح أحد الأطراف، في حين أن أي مغامرة عسكرية أمريكية قادمة في الشرق الأوسط يجب أن تكون في حدود دنيا وبعيدة عن أن تصيب القوات الأمريكية بخسائر بشرية أو في المععدات.

٩- العمل على إنشاء جامعات دينية جديدة في

المنطقة تؤمن بالبديل العصري وتسعي إلي تحقيقه من خلال العلاقات مع الولايات المتحدة ويرون أن السبب الأساسي في ذلك هو أن الشعوب في هذه المنطقة ستسعى بشكل أو بآخر من خلف الحكومات إلي إنشاء تيارات دينية جديدة، وأنه لن يكون من السهل في كل مرة التدخل السياسي أو العسكري في بعض الأحيان لضرب هذه الأنشطة الدينية أو القضاء على هذه الجماعات، وأن الفكرة الأفضل هي جعل الأفكار الدينية لدي شعوب هذه المنطقة تتصارع مع نفسها حتى إذا انهزمت الأفكار الدينية العصرية 'يقصد بها الفرقان الحق الانفتاح على أمريكا حوار الحضارات الدين للعبادة في المساجد فقط عدم وجود أثر للدين في المعاملات أو الحكم عدم وجود زي رسمي موحد للمسلمات.. وغيرها من الأفكار الدينية الأخرى'. وترى الأفكار الأمريكية أن الأفكار العصرية الدينية يمكن أن تثبت نجاحها وتحقق أمدا بعيدا في هزيمة الأفكار المتطرفة.

١٠- العمل علي إدماج مكون الخطة الإعلامية في إطار الخطة الاستراتيجية الأمريكية الكبرى للشرق الأوسط الموسع.. حيث ترفض هذه الورقة أن تكون هناك خطة إعلامية منفصلة موجهة إلي هذه المنطقة، أو أن تكون هناك قنوات أمريكية أو برامج أمريكية بعينها إلي دول المنطقة، محذرة من أن هذا الاتجاه ثبت فشله ولم يعد مجديا مع هذه الشعوب أن تكون هناك وسائل إعلامية أمريكية موجهة إلي شعوب المنطقة.

إحدي الفقرات المهمة التي وردت في هذا

الجزء نقول: 'إننا عندما نخطط نضع دائما في اعتبارنا أن الآخرين أغبياء أو علي قدر كبير من الغباء، وإننا نحاول أن نصنع لهم مستقبلا دون أن نعرف ما هي احتياجاتهم الحقيقية من المستقبل.. لماذا لا نفكر في ردود أفعال الآخرين تجاه سياستنا؟ قررنا أن نغزو العراق وكان لدينا اعتقاد بأن العراقيين أغبياء وسنقودهم بذكائنا وأن نظرتنا الجديدة في خلال هذا العام والأعوام القادمة هي أن نحترم إرادة الآخرين وأن نكون جادين باحترام هذه الإرادة.. فلم يعد مجديا أن نوجه رسائل إعلامية لشعوب تكررنا في البداية وعلي استعداد أن تشل قدراتنا العسكرية ثانيا.. إن شعوب الشرق الأوسط على قدر هائل من الذكاء وتستطيع أن تحدد الخلفيات السياسية أو الأهداف غير المرئية للعديد من السياسات، وعلينا أن نكون أكثر غموضا في طرح أهداف سياستنا أو خطوات تحركنا بحيث لا تبدو المسائل سطحية وساذجة إلى الحد الذي يفهم منه الآخرون ماذا نقصد.. لهذا السبب تحديدا فإن الخطة الإعلامية يجب أن تكون جزءا أساسيا من المكون الاستراتيجي للخطة العامة.. والخطة الجديدة تكون في جوهرها الرئيسي علي أن يتغلغل المضمون للرسالة الإعلامية الأمريكية في البرامج العربية ذاتها، وألا تكون مباشرة وإنما تكون بشكل غير مباشر'.

وتضرب الورقة مثالا علي ذلك بنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط.. 'فإن البرامج السياسية العربية التي لا بد من الاتفاق معها والتي تنتشر في العديد من القنوات الفضائية

والأرضية العربية لا بد أن تكون لها أهداف محددة في الإطلاع علي التجارب الديمقراطية الأمريكية وكيفية تعزيزها، وأن تكون هناك برامج عن الديمقراطية في الولايات المتحدة وكذلك نقل بعض مناقشات الكونجرس إلي الشارع العربي وفي دول الشرق الأوسط، وكذلك بعض الاجتماعات الحزبية التي تباري فيها المتنافسون فيما بينهم ويقدمون حججا وحججا مناهضة.. إن برامج تعليم الديمقراطية قد تكون أهم كثيرا في هذه المرحلة من العمل علي نشر الديمقراطية.' ١١-عدم ربط الدول الأوسطية بجاراتها من الدول الآسيوية أو الأفريقية.. وتعتبر ورقة العمل أن هذا يشكل مكون خطر.. فشعوب الشرق الأوسط يجب أن تظل منفصلة عن جاراتها الآسيويات والأفريقيات.. وأن المسألة التي ستواجهنا في هذا الصدد هو ما يمكن أن يطلق عليه 'فكرة العالم الإسلامي'، فعلي حد تعبير الورقة: فعلي الرغم من أنها فكرة افتراضية ولا يتم التعبير عنها إلا من خلال منظمة ضعيفة تمثلها وأن قادة الدول الإسلامية لا يبدون اهتماما بفكرة التنسيق بين دولهم إلا أن هذه الفكرة الافتراضية التي تراجعت كثيرا في السنوات الأخيرة يجب أن يتم القضاء عليها نهائيا لأن وجود منظمة المؤتمر الإسلامي في حد ذاته قد يكون دلالة خطر للأمة الأمريكية في مستقبل سنواتها القادمة.. فهذه المنظمة قد تقوي في أية مرحلة مع بوادر جديدة للتنسيق أو إنشاء قنوات إضافية للتتنسيق.

وتري الورقة أن وجود هذه المنظمة أو ما

يمكن أن يطلق عليه كيان العالم الإسلامي، هو في حد ذاته رمز للتوحد واتفق الرأي بين المسلمين ضد أصحاب الديانات الأخرى خاصة المسيحية واليهودية.. وهو يعني أن هذه المنظمة أو كيان العالم الإسلامي موجه بصورة مباشرة ضد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وإسرائيل.. إننا لن نعلن في السنوات القادمة إننا ضد منطلق كيان العالم الإسلامي أو منظمة المؤتمر الإسلامي فهذه الرسائل لم تعد مجدية في التعامل مع شعوب هذه المنطقة، بل إنهم دائما يشعرون بالخطر المحدق الذي يحيط بهم من كل جانب.. ولكن علينا أن نقدم البديل الأفضل وهو عدم وجود صلات وروابط قوية بين الدول الأوسطية خاصة الدول العربية وجاراتها من الآسيويات والأفريقيات.. فهذه الحلقات المتصلة يجب أن تتكسر شيئا فشيئا، وأن المحيط الأفريقي قد يكون أكثر قلقا من المحيط الآسيوي، فدول شمال أفريقيا العربية تربطها صلات استراتيجية مع الدول الأفريقية، في حين أن هذا الرباط الاستراتيجي غير قائم بين الولايات المتحدة ودول شمال أفريقيا العربية من جانب والدول الأفريقية والولايات المتحدة من جانب آخر.. كما أن هذا الرباط الاستراتيجي لأمريكا مع هذه النوعية من الدول 'العرب في شمال أفريقيا والأفارقة' فإنه لا بد أن يكون رباطا لأمريكا فاصلا استراتيجيا بين هذه الدول وبعضها. وعلي ذلك.. تدعو الورقة إلي تحديد المفصل الاستراتيجي في أفريقيا الذي تتمكن من خلاله الولايات المتحدة من القضاء علي فكرة الرباط

الاستراتيجي بين الدول العربية في شمال أفريقيا وبين الدول الأفريقية.. وقد أشارت الورقة بوضوح إلي جنوب السودان وموريتانيا واعتبرتهما نقاطا هامة يجب تعزيز الاهتمام بها في المرحلة القادمة، وتري أن جنوب السودان في حد ذاته يجب أن يكون مثلا حيا للتطبيق التكنولوجي والديمقراطي في هذه المنطقة.. ويشير المخطط إلي تقسيم السودان إلى ثلاث دويلات، ترتبط مصر بواحدة منها في الشمال على أن ترتبط الولايات المتحدة ارتباطا استراتيجيا بأخري في جنوب السودان فيما ترتبط إسرائيل بالدولة التي ستقام في غرب السودان ..وفي هذه الحالة فإن حدود مصر الجنوبية يمكن اختراقها من خلال دولة جنوب السودان وغربه وبين المنطقة الواقعة عند الحدود الليبية التشادية سيتم إنشاء قاعدة أمريكية لحماية الحدود سوف تكون موجهة إلي كل من تونس والجزائر، أما موريتانيا فهي تشكل خطا استراتيجيا مهما للتأثير على أمن الأسطول السادس في البحر المتوسط من خلال المغرب والجزائر وتونس. وبحسب الورقة التي تستهدف إحداث سيطرة علي البلدان العربية في منطقة الشرق الأوسط فإن الأردن يجب أن يزيد من ارتباطه الاستراتيجي مع سوريا إلي الحد الذي يفتح الحدود السورية للتعاون الاقتصادي والسياسي والعسكري مع إسرائيل، حيث ترفض الورقة منطلق التعاون الثنائي بين سوريا والأردن وتستعيز عنه بالتعاون الثلاثي.. أما العراق والكويت فتشكلان مجالا آخر للتعاون الثنائي تشارك معهما فيه تركيا في مرحلة لاحقة إلا

أنه من غير المسموح للسعوديين الاقتراب من هذه الحلقة، لأن السعودية سوف يتم ضبطها للتعاون مع البحريين. وتشير ورقة العمل إلى فكرة الحرب الكبيرة التي يمكن أن تنشب في المنطقة وتهدد بقاء وجود القوات الأمريكية فيها، حيث تري أن خطورة هذه الحرب الكبيرة تكمن في حدوث نوع من التعاون بين إيران ومصر وسوريا وتلقيهم حول هدف استراتيجي واحد.. وتري أن الإبقاء على حد أدنى من العلاقات المصرية الإيرانية لا يقبل أن يتطور هو أحد الأهداف الاستراتيجية التي حددتها لمنع احتمال حرب كبيرة في المنطقة تهدد القوات الأمريكية.. أما سوريا فإنها تشكل ركيزة استراتيجية معنوية وهي قد تبدو عنصرا هاما في المرحلة المقبلة. بحسب الورقة.. فإن الحرب الكبيرة لا ترتبط بحرب إسرائيلية مع الدول العربية، فهذه الحروب يجب أن تكون صغيرة ومحدودة وأن إسرائيل قد يسمح لها بالتحرك العسكري ضد أحد الأهداف العسكرية العربية أو لضرب منشآت عسكرية عربية ولكن لا يسمح للدول العربية بأن تتجاوز هذه الحدود لتضرب في داخل إسرائيل أو تؤثر على أمن الدولة الإسرائيلية.. أما حرب إسرائيل مع إيران فتعتبرها الورقة نوعا من الحروب الكبيرة ولكن هذا النوع من الحروب غير قابل للاندلاع في الوقت الراهن، وأن الولايات المتحدة يجب أن تتدخل بقوة وحسم من أجل حسم الصراعات بين إسرائيل وإيران والإجهاز على القوة العسكرية الإيرانية بحيث

تبدو لقمة سائغة للإسرائيليين في مرحلة لاحقة. أيضا أشارت الورقة إلى شكل المبادرة الدبلوماسية الأمريكية في المرحلة القادمة محذرة من ضعف المبادرات الدبلوماسية الأمريكية المطروحة في الشرق الأوسط والتي تؤدي إلى إضعاف الموقف الأمريكي في التدخل في قضايا صراعات المنطقة.. وشكل الدبلوماسية الأمريكية الجديدة المقترحة هو أن الأفكار الأمريكية يتم إعدادها وتجهيزها ثم استدعاء رؤساء وقادة دول الشرق الأوسط إلى البيت الأبيض من أجل الموافقة على هذه الأفكار، وليس من أجل تمحيصها أو تعديلها وإنما يتم الاتفاق مع قادة دول المنطقة على الأسلوب أو الوسيلة المثلى التي يمكن من خلالها تنفيذ هذه الأفكار، وأن تكون الأفكار السياسية أو المبادرات الدبلوماسية محل تشاور مسبق في إطار ثنائي ثم في إطار جماعي. إزاء ذلك.. فإن هذه الورقة تتزامن مع الإعداد الأمريكي لموضوع العدوان على إيران. وفق التقارير المعدة.. فإن الضربة الإجهادية الأمريكية للبرنامج الإيراني العسكري تمثل شهادة نجاح لما يمكن أن يحدث في العراق.. وقد نقلت إسرائيل مؤخرا تقريرا مهما إلى الإدارة الأمريكية في إطار الاستعدادات الأمريكية الإسرائيلية لضرب إيران. يقول التقرير الإسرائيلي: إن إيران نجحت فعلا خلال الأشهر القليلة الماضية في تخصيب اليورانيوم، وأنها بدأت مراحل فعلية لصنع القنبلة النووية وفي نهاية عام ٢٠٠٥ وتحديدًا في نوفمبر أو ديسمبر من هذا العام سيكون

الانتهاء من تشييد مفاعلات نووية جديدة ولكنها محصنة، وأن هذه المفاعلات ستكون تحت الأرض. وأورد التقرير الإسرائيلي أن الإيرانيين خطوا خطوة كبرى نحو تحقيق هذه الأهداف التي ترمي مباشرة إلى تدمير دولة إسرائيل وإزالتها من الوجود وأنهم يؤكدون ذلك بصفة مباشرة. المستشارون الأمريكيون عندما ناقشوا هذا التقرير الإسرائيلي كان لديهم ما يشبه التأكيد بأن إيران في طريقها لحيازة أسلحة نووية ذات خطر استراتيجي كبير، وأن المشكلة التي تواجه الأمريكان بالأساس هي: هل سيتمكن تحقيق انتصار عسكري أمريكي ساحق يجبر الإيرانيين علي التراجع وعدم تمثيل أي تهديد حقيقي للاستراتيجية الأمريكية خلال السنوات المقبلة؟

يشار هنا إلي أن الاستراتيجية الأمريكية كما تم الاتفاق علي معالمها الرئيسية تتضمن ما يلي:

١- أن الولايات المتحدة لن تقدم علي توجيه ضربة عسكرية هي وإسرائيل وهدما إلي إيران، وأن إدارة بوش بدأت بالفعل في إجراء اتصالات مكثفة وقوية مع الدول الأوروبية لإقناعها بالتدخل المباشر من أجل القيام بحرب دولية ضد إيران.

٢- أن الشركاء الأوروبيين سيتحملون مع الولايات المتحدة كافة تكاليف وما يتعلق بالعملية العسكرية ضد الإيرانيين، وأن أمريكا ليست علي استعداد لأن تواجه هذه الحرب وحدها.

الإيرانيون قد امتلكوا كل المقومات اللازمة لتراكم الإنتاج النووي، وأن الإيرانيين حاليا يسيرون بشكل جاد ومتوازن وأن هذا البرنامج الإيراني أصبح متطورا إلي الحد الذي لا يمكن إيقافه حاليا، وأن المناورات والتهرب الإيراني طيلة السنوات الماضية كان هدفه الرئيسي هو ألا تتدخل أي قوي دولية أو إقليمية في وقف البرنامج الإيراني .. فالإيرانيون رسموا خطتهم النهائية لإنتاج القنبلة النووية منذ عام ٢٠٠٢، وهم قدروا أن يظل برنامجهم سريرا وغير معروف علي الإطلاق حتي نهاية ٢٠٠٥، وأنهم بعد ذلك علي استعداد لأن يدخلوا في مناورات ومفاوضات مع الآخرين الذين سيعجزون عن توجيه أي ضربة للبرنامج الإيراني، وأن إيران ستبدأ مرحلة من المساومات في مرحلة لاحقة مع البرنامج النووي الإسرائيلي والبرنامج الأمريكي.

وأشار التقرير الإسرائيلي إلي أن إسرائيل لا يمكن أن تقف مكتوفة الأيدي إزاء التطور الأخير في البرنامج الإيراني، خاصة أن التكنولوجيا الحديثة التي حصل عليها الإيرانيون تعد متقدمة للغاية بالنظر إلي التكنولوجيات المستخدمة في العديد من الدول الأخرى، كما أن إيران أبعدت هذا البرنامج النووي الجديد عن مفاعل 'بوشهر' بعدما تأكد لديها أن هذا المفاعل أصبح هدفا مباشرا لأية عمليات عسكرية أمريكية وإسرائيلية قادمة لوقف البرنامج الإيراني، وأن الإيرانيين دأبوا في السنة الأخيرة علي أن يكون لديهم نوع من التحركات السرية المرتبطة ببناء أو حتي

٣- العملية العسكرية ضد إيران ستكون سريعة ومحدودة وستقتصر تأثيراتها فقط على ضرب الأهداف والمنشآت العسكرية الإيرانية ذات الصلة بالبرنامج النووي وأسلحة الدمار الشامل، وأن العملية العسكرية الراهنة لن تهدف إلى إسقاط الحكومة الإيرانية.

٤- حلف شمال الأطلسي لا بد أن يلعب دورا مباشرا ومؤثرا في العملية العسكرية ضد إيران .

*الاسبوع المصرية

صحيفة دنيا الوطن

<http://www.alwatanvoice.com>